الشمول المالي وأهميته الاقتصادية

في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر

إعداد

د. السيد صلاح الدين سيد محمد علي

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب

موجز عن البحث

تسعى معظم دول العالم إلى تعزيز الشمول المالي، باعتباره آلية هامة لدعم الاستقرار المالي، وتعزيز فاعلية السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتحقيق التنمية، والحد من آثار الفقر، وتقليل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتحسن جودة حياة المواطنين.

وتؤكد الأدلة التطبيقية على الأهمية الاقتصادية للشمول المالي، ومساهمته في تحقيق النمو الشامل والتنمية الاقتصادية، ودوره في القضاء على الفقر، ودعم الأمن الغذائي، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتحسين الوصول إلى خدمات المياه والطاقة، كما تشير الأدلة التطبيقية إلى أن توفير الخدمات المالية (مثل خدمات المدفوعات الرقمية وحسابات التوفير والإئتمان وخدمات التأمين) للفقراء والفئات الاجتماعية الضعيفة يعود بالعديد من المنافع على الأفراد والاقتصاد الوطني.

وتعد مصر من الدول التي اهتمت بتعزيز الشمول المالي، وبذلت جهوداً كبيرة لدعم قدرة المواطنين المصريين على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها على النحو الذي يتفق مع أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه ما زال العديد من المواطنين

المصريين مستبعدين مالياً نتيجة مجموعة من التحديات التي يجب مواجهتها، ومن هذه التحديات بعد المسافة عن البنوك، وارتفاع أسعار الخدمات المالية، وعدم توافر الوثائق المطلوبة، ونقص الثقة في المؤسسات المالية، وبعض المعتقدات الدينية، والاعتماد على وجود فرد في العائلة له حساب، والاعتقاد بعدم الحاجة إلى الخدمات المالية.

ويحتاج التغلب على هذه التحديات إلى توفير أعداد مناسبة من فروع البنوك التجارية وماكينات الصراف الآلي، وتقديم خدمات مالية خدمات مالية متنوعة وملائمة للفئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، وتوعية المواطنين بأهمية الخدمات المالية، وتعزيز ثقتهم في المؤسسات المالية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، الاستقرار المالي، الأهمية الاقتصادية للشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي في مصر، تعزيز الشمول المالي في مصر.

Financial Inclusion And Its Economic Importance In Light Of What Is Learned From The Application To Refer To The State Of Financial Inclusion In Egypt

Elsayed Salahuddin Syed Muhammad Ali
Public Economics, Nile Higher Institute for Commercial Sciences, Computer, Egypt
Email: elsayedsaladin@gmail.com

Abstract :

Most countries are interested in promoting financial inclusion, as an important mechanism to support financial stability, enhance the effectiveness of economic, financial and monetary policies, achieve development, reduce the effects of poverty, reduce economic and social inequality, and improve the quality of life of citizens.

Empirical evidence emphasizes the economic importance of financial inclusion, its contribution to achieving inclusive growth and economic development, and its role in poverty eradication, food security support, women's economic empowerment, and improved access to water and energy services. Practical evidence also indicates that providing financial services (such as digital payments services, savings accounts, credit products, and insurance services) to the poor and excluded social groups brings many benefits to individuals and the national economy.

Egypt has been interested in promoting financial inclusion and has made great efforts to support citizens' ability to access and use financial services according to their economic and social conditions. However, many Egyptian citizens are still financially excluded due to some challenges. Such as distance from banks, high prices for financial services, lack of required documents, lack of confidence in financial institutions, religious beliefs, use of a family member's account, and no need for financial services.

Overcoming these challenges requires providing adequate numbers of commercial bank branches and automated teller machines, providing various financial services suitable for different economic, social and cultural groups, in addition to educating citizens about the importance of financial services, and enhancing their confidence in financial institutions.

Key words: Financial inclusion, Financial services, Financial stability, The economic importance of financial inclusion, Financial Inclusion Indicators in Egypt, Enhancing financial inclusion in Egypt .

المقدمة

تزايد الاهتمام العالمي بالشمول المالي في الآونة الأخيرة وظهرت العديد من المبادرات العالمية التي تبنتها المنظمات الدولية، خاصة البنك الدولي ومجموعة العشرين، لتعزيز الشمول المالي وتحسين مؤشراته على المستوى العالمي، كما ظهرت مجموعة من المنظمات والشراكات الدولية التي هدفها الأساسي تعزيز الشمول المالي ومنها التحالف الدولي للشمول المالي.

وأصبح ينظر إلى الشمول المالي باعتباره آلية هامة لدعم الاستقرار المالي، وتعزيز فاعلية السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتحقيق التنمية، والحد من آثار الفقر، وتقليل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتحسن جودة حياة المواطنين.

وقد اهتمت معظم حكومات العالم بتعزيز الشمول المالي وتضمين أكبر عدد من مواطنيها في النظام المالي الرسمي وتسهيل حصول الفئات الاجتماعية المختلفة على الخدمات المالية، لضمان مشاركة عدد أكبر من الأفراد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من الفرص المشتركة.

ويكتسب الشمول المالي ووصول الأفراد للخدمات المالية الرسمية التي يقدمها القطاع المصرفي واستخدامها أهمية اقتصادية كبيرة خاصة في الدول الفقيرة، والتي يغلب على مجتمعاتها عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي لعدد كبير من مواطنيها، حيث يعمل الشمول المالي على تعزيز خلق فرص متكافئة للأفراد ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ظهر اهتمام مصر بتعزيز الشمول المالي وأصبح من المصطلحات الاقتصادية المنتشرة إعلامياً، وقدمت الدولة العديد من الجهود الساعية لضمان وصول المواطنين

إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها، وأصبح تعزيز الشمول المالي في مصر من أولويات السياسة الاقتصادية المصرية.

إشكالية البحث:

أكدت العديد من المنظمات الدولية على أهمية التركيز على الشمول المالي باعتباره آلية هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وسعت معظم دول العالم إلى تعزيز الشمول المالي، وعلى الرغم من جهود مصر في تحقيق الشمول المالي إلا أنه ما زال العديد من المواطنين المصريين مستبعدين ماليًا، وغير قادرين على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها على النحو الذي يتفق مع أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

ويعد التساؤل الرئيسي لهذا البحث هو ما هو الشمول المالي وما هي أهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية، وماهو الوضع الحالي للشمول المالي في مصر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية أهمها ما يلي:

١- ما المقصود بالشمول المالي ؟

٢- ماهى العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي ؟

٣- ما هي الأهمية الاقتصادية للشمول المالي ؟

٤- ما هو الوضع الحالي للشمول المالي في مصر وكيف يمكن تحسينه؟

أهداف البحث:

١- تحديد مفهوم الشمول المالي وتوضيح أهم الخدمات المالية الرسمية.

٢- التعرف على أبعاد الشمول المالي.

٣- التعرف على تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي.

٤- تحليل الأهمية الاقتصادية للشمول المالي.

٥- التعرف على جهود مصر في تعزيز الشمول المالي.

٦- تحليل مؤشرات الشمول المالي في مصر.

٧- تحديد أسباب الاستبعاد المالي في مصر.

٨- وضع تصور للتغلب على أسباب الاستبعاد المالي في مصر.

أهمية البحث:

تكتسب دراسة موضوع (الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر) أهميتها من تزايد الاهتمام العالمي بالشمول المالي، وسعي العديد من دول العالم إلى تعزيزه، واعتباره آلية هامة لتحقيق التنمية العادلة والتغلب على العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وعرض وتحليل المعلومات والإحصائيات والأدلة التطبيقية عن الشمول المالي وأهميته الاقتصادية، واستخلاص مؤشرات الشمول المالي في مصر وتحليلها، واستنتاج أسباب الاستبعاد المالي في مصر وسبل التغلب عليها.

خطة البحث:

يتناول الباحث موضوع الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر في ثلاث مباحث، وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

المطلب الثاني: أنواع الخدمات المالية الرسمية

المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي

المطلب الرابع: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للشمول المالي في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية

المطلب الأول: دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: دور الشمول المالي في القضاء على الفقر

المطلب الثالث: دور الشمول المالي في تعزيز الأمن الغذائي

المطلب الرابع: دور الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة

المطلب الخامس: دور الشمول المالي في دعم الوصول إلى خدمات المياه والطاقة

المبحث الثالث: الوضع الحالي للشمول المالي في مصر

المطلب الأول: جهود مصر في تعزيز الشمول المالي

المطلب الثاني: تقييم مؤشرات الشمول المالي في مصر

المطلب الثالث: عوائق الشمول المالي في مصر وسبل التغلب عليها

المبحث الأول
ماهية الشمول المالي

تمهيد وتقسيم :

يعد الشمول المالي آلية لتعزيز الاستقرار المالي اللازم لدعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أن الشمول المالي يعمل على دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والمهمشين والمسبعدين ماليـًا، من خلال تعزيز قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، مما يزيد من فرص تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

ويتناول الباحث في هذا المبحث ماهية الشمول المالي من خلال توضيح مفهومه وعرض أنواع الخدمات المالية، وعرض أبعاد الشمول المالي، ثم تحليل العلاقة بين الشمول المالي وبين الاستقرار المالي، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

المطلب الثاني: أنواع الخدمات المالية الرسمية

المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي

المطلب الرابع: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

المطلب الأول
مفهوم الشمول المالي

يحظى الشمول المالي وإمكانية وصول نسبة كبيرة من البالغين إلى القطاع المالي الرسمي باهتمام عالمي حقيقي، كما ظهر في قمة مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٩م وإعلان المايا عن التحالف من أجل الإدماج المالي في عام ٢٠١١م.[1]

(1) T. Arun, R. Kamath, Financial inclusion: Policies and practices, IIMB Management Review, Volume. 27 2015, p 267.

وتتعدد تعريفات الشمول المالي، ومنها أنه العملية التي تضمن سهولة الوصول ، والتوافر، واستخدام النظام المالي الرسمي لجميع أعضاء الاقتصاد.[١]

ويعرفه البعض بأنه حالة يستطيع فيها كل شخص الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، والتي يتم تقديمها بأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، مع الاحترام والكرامة.[٢]

ويرى البعض أن الشمول المالي هو غياب للحواجز السعرية أو غير السعرية في استخدام الخدمات المالية.[٣]

ويعرفه أخرون بأنه عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب عند الحاجة من قبل المجموعات الضعيفة، مثل الأقسام الضعيفة والمجموعات منخفضة الدخل بتكلفة معقولة.[٤]

ويرى البعض أن جوهر الشمول المالي هو ضمان توفر مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لكل فرد، وتمكينه من فهم هذه الخدمات والوصول إليها.[٥]

ويرى الباحث أن الشمول المالي هو إتاحة وصول جميع الأفراد البالغين من مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية إلى الخدمات المالية الرسمية، وقدرتهم على الاستفادة الفعلية منها بما يتواءم مع احتياجاتهم.

(1) H. T. Williams, A. J. Adegoke, A. Dare, ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN ECONOMIC GROWTH AND POVERTY REDUCTION IN A DEVELOPING ECONOMY, Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Volume 7, Issue 5, May 2017, p. 265.

(2) T. Arun, R. Kamath, op.cit., p 267.

(3) A. Damodaran, Financial Inclusion: Issues and Challenges, AKGEC INTERNATIONAL JOURNAL OF TECHNOLOGY, Volume 4, No. 2, December 2013, p 55.

(4) S. Chinnathambi, T. Ramachandran, Financial Inclusion - A Study on Small and Marginal Farmer In Theni District, International Journal of Applied Engineering Research, Volume 10, Number 9, 2015, p. 23087.

(5) A. Damodaran, op.cit., p 54.

ولقد تحقق تقدم ملحوظ في الشمول المالي على الصعيد العالمي حيث قام نحو ٥١٥ مليون فرد بالغ في الفترة مابين عامي ٢٠١٤م و ٢٠١٧م، بفتح حسابات في البنوك ومؤسسات الخدمات المالية الرقمية، لترتفع نسبة مالكي الحسابات بين البالغين من ٦٢٪ عام ٢٠١٤م إلى ٦٩٪ عام ٢٠١٧م في حين كانت ٥١٪ عام ٢٠١١م. (١)

ويشكل غياب الشمول المالي (الاستبعاد المالي) ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة تتضمن عوامل متنوعة مثل الجغرافيا، والثقافة، والدين، والتاريخ، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهيكل الاقتصاد، والسياسة الاقتصادية. (٢)

ويقصد بالاستبعاد المالي تلك العمليات التي تمنع بعض المجموعات والأفراد من الوصول إلى النظام المالي الرسمي، أو عدم قدرة الأفراد أو الأسر أو المجموعات على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية في شكل مناسب.(٣)

ويقدر عدد المستبعدين ماليا بنحو ١.٧ مليار بالغ على مستوى العالم لا يمتلكون أية حسابات مصرفية أو أية حسابات في مؤسسات الخدمات المالية الرقمية، ويتركز معظمهم في الدول النامية ، ففي البلدان مرتفعة الدخل ترتفع مؤشرات الشمول المالي حيث يمتلك ٩٤٪ من البالغين حسابات مالية، في حين تنخفض هذه النسبة في البلدان النامية إلى ٦٣٪ من البالغين.(٤)

تختلف نتائج الاستبعاد المالي حسب طبيعة ومدى انخفاض الخدمات المالية، ففي

(1) A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, S. Ansar, J. Hess, The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, The World Bank, 2018, p. 2.

(2) A. T. Odeleye, M. O. Olusoji, FINANCIAL INCLUSION AND INCLUSIVE GROWTH IN NIGERIA, Conference: ATTAINING INCLUSIVE GROWTH IN NIGERIA: CHALLENGES AND PROSPECTS, At Abuja, Nigeria, March 2016, p. 5.

(3) S.Chinnathambi, T.Ramachandran, op.cit., pp. 23088-23900.

(4) A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, S. Ansar, J. Hess, op.cit., pp. 2-4.

حالة غياب الوصول إلى الخدمات المالية من قبل الفئات ذات الدخل المنخفض، فإنها تواجه نقصاً في المدخرات وانخفاض الاستثمارات، وعدم وجود تخطيط مالي آمن لكبار السن، وصعوبات في الحصول على الائتمان أو الحصول على ائتمان من مصادر غير رسمية بأسعار فائدة باهظة.(١)

وترتبط فوائد الوصول إلى الخدمات المالية من قبل المستبعدين مالياً بعوامل أخرى غير مالية مكملة له، على سبيل المثال، يواجه صغار المزارعين في إفريقيا جنوب الصحراء مجموعة من العقبات تقيد زيادة الإنتاج ، ومنها نقص المعرفة بالتكنولوجيا الحديثة والوصول إليها، وصعوبة وتكلفة الوصول إلى الأسواق، ولذلك فإن الاستفادة من زيادة الوصول إلى الخدمات المالية ترتبط بتعزيز خدمات الإرشاد الزراعي، وتشجيع تبني ممارسات زراعية حديثة، وتحسين البنية التحتية من أجل خفض تكلفة الوصول إلى الأسواق.(٢)

المطلب الثاني
أنواع الخدمات المالية الرسمية

يهدف الشمول المالي إلى تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الرسمية واستخدامها، ومن هذه الخدمات خدمات التأمين والائتمان والخدمات المالية الرقمية والادخار، وفيما يلي توضيح لهذه الخدمات:

أ. خدمات التأمين

تساهم خدمات التأمين في تعزيز الاستقرار المالي لكل من الأسر والشركات، وتعبئة

(1) S.Chinnathambi, T.Ramachandran, op.cit., p. 23088.
(2) L. KASEKENDE, What Role Does Financial Inclusion Play in the Policy Agenda for Inclusive Growth in Sub-Saharan Africa?, Development, Volume 57, 2014, NO. (3–4), p 485.

وتوجيه المدخرات، ودعم النشاط الريادي، وتعزيز البرامج الاجتماعية، وتشجيع تراكم رأس المال الجديد وتعزيز كفاءة التخصيص.[١]

تشير العديد من الدراسات إلى أن التأمين يمكن أن يحسّن القرارات الخاصة بالمستثمرين، ويشجع على الاستثمار في أنشطة ذات مخاطرة أعلى وإنتاجية أعلى.[٢]

ففي بيئة المخاطر غير المؤمنة، غالبًا ما تتجنب المشروعات الاقتصادية فرص الاستثمار بعوائد غير مؤكدة حتى لو كان متوسط عائداتها مرتفعًا.[٣]

كما تؤدي خدمات التأمين، في بعض الحالات، إلى تقليل حدوث المخاطر لأن عقود التأمين الرسمية تخلق حوافز قوية لدى شركات التأمين للحد من المخاطر وتخفيفها، فعلى سبيل المثال، قد تطلب شركات تأمين الحريق من مالكي المنازل تركيب كاشفات الدخان والاحتفاظ بها.[٤]

ب. خدمات الائتمان

يحتاج الأفراد إلى الوصول إلى الائتمان لتمويل مشترياتهم أو استثماراتهم أو لتغطية نفقات الطوارئ غير المتوقعة، وفي حالة عدم تمكنهم من الحصول على الائتمان المصرفي يتم اللجوء إلى الاقتراض من الأصدقاء أو الأقارب أو المقرضين غير الرسميين.

(1) J. F. Outreville, THE RELATIONSHIP BETWEEN INSURANCE AND ECONOMIC DEVELOPMENT: 85 EMPIRICAL PAPERS FOR A REVIEW OF THE LITERATURE, Risk Management and Insurance Review, Volume 16, No. 1, 2013, P 97.

(2) S. Cole, Overcoming Barriers to Microinsurance Adoption: Evidence from the Field, The Geneva Papers, International Association for the Study of Insurance Economics, 2015, p. 2.

(3) C. Delavallade, F. Dizon, R. V. Hill, J. P. Petraud, Managing Risk with Insurance and Savings Experimental Evidence for Male and Female Farm Managers in the Sahel, The World Bank, Policy Research Working Paper, NO. 7176, January 2015, p. 2.

(4) S. Cole, op.cit., p. 3.

يتميز الاقتراض من مؤسسة مالية عن الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة أو الاقتراض غير الرسمي، فعندما يقترض الأفراد من العائلة والأصدقاء في مجتمعهم ، فإنهم يقتصرون على الأموال داخل مجتمعهم. أما الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية فيزيل هذا القيد.كما أن الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية ، قد يوفر لهذه الأسر شروط ائتمانية أفضل من الاقتراض من المقرضين غير الرسميين.[١]

ج. الخدمات المالية الرقمية

يقصد بها الخدمات المالية التي يتم تقديمها من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الإنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام الدفع الإلكتروني، وتساعد الخدمات المالية الرقمية على دفع وتحصيل الأموال إلكترونيـًا ويمكن بعد ذلك استخدام الأموال الإلكترونية لدفع الفواتير، أو تحويل الأموال، أو ادخارها.[٢]

وتساعد الخدمات المالية الرقمية على الوصول إلى الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية تقليدية، من خلال تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وعادة يتم الاستعانة بمصادر خارجية تعمل بالنيابة عن البنوك، مثل متاجر البيع بالتجزئة أو محطات البنزين أو مكاتب البريد لتقوم بالدفع والتحصيل النقدي.[٣]

يمكن أن يؤدي التمويل الرقمي إلى قدر أكبر من الشمول المالي، وتوفير الخدمات المالية بأسعار معقولة ومريحة وآمنة، والحد من الانتظار في قاعات البنوك، والحد من

(1) A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, Financial Inclusion and Inclusive Growth, A Review of Recent Empirical Evidence, The World Bank, Policy Research Working Paper, NO. 8040, April 2017, p. 14.

(2) P. K. Ozili, Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review, Volume 18, Issue 4, 2018, pp. 330.

(3) E. Gibson, F. L. Pasini, R. P. Buckley, REGULATING DIGITAL FINANCIAL SERVICES AGENTS IN DEVELOPING COUNTRIES TO PROMOTE FINANCIAL INCLUSION, Journal of Legal Studies, Singapore, July 2015, pp. 27.

الأعمال الورقية والوثائق اليدوية، والحفاظ على عدد أقل من الفروع المصرفية،[1] وتوفير تكاليف السفر إلى فروع البنوك والحد من مخاطر السرقة[2].

وتشير التقديرات إلى أنه في عام ٢٠١٧م استخدم ٥٢٪ من البالغين على مستوى العالم حساباتهم في تلقي أو إرسال مدفوعات رقمية، ووصلت النسبة إلى ٩٧٪ في البلدان مرتفعة الدخل، بينما كانت ٧٠٪ في البلدان النامية.[3]

د. خدمات الادخار

يوفّر الأفراد مدخراتهم من أجل الإنفاق على احتياجاتهم المستقبلية مثل شراء السلع الكبيرة ، والاستثمار في التعليم أو الأعمال التجارية، ونفقات العلاج، والإنفاق على حالات الطوارئ المحتملة، ويلجأ المستبعدون ماليا إلى الادخار عبر قنوات غير رسمية ، مثل تخزين النقد في المنزل ، والانضمام لنوادي الادخار ، وشراء الماشية والسلع المعمرة ، والتي تعد وسائل غير سائلة وأخطر من الحسابات المصرفية[4]

وتشير تقديرات عام ٢٠١٧م إلى أنه في البلدان مرتفعة الدخل قام نحو ٥٥٪ من البالغين بالادخار في مؤسسات مالية رسمية مقابل ١٦٪ من البالغين قاموا بالادخار في قنوات غير رسمية، بينما في البلدان النامية قام نحو ٢١٪ من البالغين بالادخار في مؤسسات مالية رسمية مقابل ٢٢٪ من البالغين قاموا بالادخار في قنوات غير رسمية.[5]

(1) P. K. Ozili,op.cit., pp. 330-331.
(2) J. C. Aker, R. Boumnijel, A. M. Clelland, N. Tierney, How do Electronic Transfers Compare? Evidence from a Mobile Money Cash Transfer Experiment in Niger, Tufts University,September 2013, p. 13.
(3) A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, S. Ansar, J. Hess, op.cit., p. 7.
(4) S. Prina, Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment, Journal of Development Economics, volume 115, 2015, p. 16.
(5) A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, S. Ansar, J. Hess, op.cit., p. 8.

المطلب الثالث
أبعاد الشمول المالي

يمكن تناول الخدمات المالية كشأن كل المنتجات من خلال جانبي الطلب والعرض، ويتمثل جانب العرض في بعد الوصول إلى تلك الخدمات، أما جانب الطلب فيتمثل في بعد الاستخدام الفعلي لهذه الخدمات.

بعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية

يمثل هذا البعد جانب العرض للخدمات المالية، و يقصد به إتاحة الخدمات المالية الرسمية لاستخدامها من قبل الأفراد.[١]

قد يتعرض بعض الأفراد للاستبعاد المالي لأسباب اجتماعية أو اقتصادية مثل ارتفاع تكاليف الخدمات المالية أو بسبب نقص الخدمات المصرفية في الريف والمناطق النائية، أو محدودية الائتمان بسبب نقص المعلومات والضمانات المالية. [٢]

وتوجد مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الوصول، ومنها عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع، وعدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠.٠٠٠ بالغ.[٣]

أ. بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية

يمثل هذا البعد جانب الطلب على الخدمات المالية الرسمية ، ويقصد به الاستخدام

(1) A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, The Global Findex Database 2014, Measuring Financial Inclusion around the World, The World Bank, Policy Research Working Paper, NO. 7255, April 2015 p. 9.
(2) A. Gupta, V. Chotia, N. V. M. Rao, FINANCIAL INCLUSION AND HUMAN DEVELOPMENT: A STATE-WISE ANALYSIS FROM INDIA, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Volume. II, Issue 5, 2014, P. 5.
(3) A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, 2015, op.cit., p. 9.

الفعلي للخدمات المالية من قبل الأفراد.[١]

ويرتبط استخدام الخدمات المالية الرسمية بعوامل أخرى غير الوصول المالي، فبعض الأفراد ليس لديهم طلب على الخدمات المالية الرسمية، مما يؤدي بهم إلى الاستبعاد الذاتي لأسباب ثقافية أو دينية أو لأنهم لا يدركون الفائدة من هذه الخدمات.[٢]

وتعد احتياجات وقدرات الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها غير متشابهة، وبالتالي فإن استخدام الخدمات المالية الرسمية يعتمد على الخصائص المحددة لهذه الخدمات ومدى ملائمة هذه الخدمات لمتطلبات الأفراد.[٣]

وتستخدم مجموعة من المؤشرات لقياس بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية، ومن هذه المؤشرات ملكية الحسابات المالية والادخار في المؤسسات المالية الرسمية والاقتراض منها والحوالات المالية عبر المؤسسات المالية الرسمية واستخدام الإنترنت في دفع الأموال.[٤]

المطلب الرابع
العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

لقد أدت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ م إلى زيادة التركيز على أهمية الاستقرار المالي، والتأكيد على أن عدم الاستقرار المالي له آثار ضارة على النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وخاصة في البلدان النامية، لأن الأشخاص الذين لديهم مستويات منخفضة من الدخل لا يتمتعون بقدرة كبيرة على مواجهة مخاطر الأزمات

(1) A. Raichoudhury, Financial Inclusion & Human Development: A Cross Country Analysis, Asian Journal of Business Research, Volume 6, Issue 1, 2016, p. 38.
(2) A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, 2015, op.cit., p 8.
(3) L. KASEKENDE, op.cit.,p. 485.
(4) A.Gupta, V.Chotia, N.V.M. Rao, op.cit.,p 8.

المالية، ويمكن أن تتعطل سبل عيشهم بسبب عدم الاستقرار المالي.[١]

وأكدت الأزمة أن الاستقرار المالي يمكن أن يتعرض للخطر حتى لو كان هناك استقرار في الأسعار ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وأنه يجب أن يتحول الاستقرار المالي من كونه متغيرًا ضمنيًا إلى متغير صريح للسياسة الاقتصادية، وأن ما يشكل تهديدًا للاستقرار المالي في أي مكان في العالم يمثل تهديدًا للاستقرار المالي في كل مكان.[٢]

ويساعد الشمول المالي علي تعزيز الاستقرار المالي من عدة أوجه أهمها:

١- يساعد الشمول المالي على الاستقرار المالي عن طريق تحسين عملية الوساطة بين المدخرات والاستثمارات وزيادة عدد المودعين والمقترضين، حيث يعمل توسيع قاعدة عملاء البنوك على توسيع أنشطتها لتشمل مجالات أعمال جديدة، وتجعلها أكثر تنوعًا وقدرة على مواجهة المخاطر وتحمل الخسائر غير المتوقعة.[٣]

٢- يساهم الشمول المالي في جعل قاعدة تمويل البنوك أكثر تنوعا من خلال إتاحة الوصول إلى الودائع المصرفية واستخدامها على نطاق أوسع من السكان البالغين وبذلك فإن الشمول المالي الأوسع في الودائع المصرفية يمكن أن يحسّن بشكل كبير من مرونة تمويل القطاع المصرفي وبالتالي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي الشامل.[٤]

(1) S. Neaime, I. Gaysset, Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality, Finance Research Letters, Volume 24, 2018, p. 231.

(2) H. R. Khan, Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin?, the Indian Bankers Association and Indian Overseas Bank, Chennai,4 November 2011, p. 1.

(3) S. Neaime, I. Gaysset, op.cit., p. 231.

(4) R. Sahay, M. Cihak, Y. N. Mooi,et al., Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?, IMF STAFF DISCUSSION NOTE, International Monetary Fund, September 2015, p.16.

٣- يساعد الاستقرار المالي على توفير قاعدة أكثر استقرارًا للودائع بالبنوك، وكما أظهرت الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨م، فإنه يمكن لمصادر تمويل التجزئة المستقرة أن تعزز قدرة البنوك على التكيف بشكل كبير،[١] حيث يميل المدخرون أصحاب الدخل المنخفض إلى الحفاظ على سلوك مالي مستقر من حيث الاحتفاظ بالودائع والحفاظ على نفس معدلات الادخار[٢].

وخلال فترات الأزمات المالية ، تعمل الودائع من العملاء أصحاب الدخل المنخفض عادةً كمصدر مستمر للأموال حتى مع جفاف المصادر الأخرى، وبالتالي يوفر العملاء الصغار فرصًا كبيرة للحصول على ودائع مستقرة، وفي حالة غياب مثل هذه الودائع قد تجد البنوك صعوبة في مواصلة الإقراض أو تغطية عمليات سحب الودائع.[٣]

٤- يؤدي الشمول المالي إلى زيادة الودائع الصغيرة للبنوك، مما يقلل من عمليات سحب الودائع في أوقات الإجهاد المالي أو الأزمات المالية، فعادة ما يكون المودعون الكبار هم أول من ينسحبوا من الأسواق المالية بينما تكون الودائع الصغيرة أكثر استقراراً.[٤]

٥- يعتمد الأفراد المستبعدون ماليـًا بشكل أساسي على المعاملات النقدية وتكون قراراتهم مستقلة عن السياسة النقدية للبنك المركزي، بينما يمكن لمستويات أكبر من الشمول المالي أن تسهل زيادة مشاركة قطاعات الاقتصاد المختلفة في النظام

(1) M. M. Aleer, Financial Inclusion and Macroeconomic Stability in Emerging and Frontier Markets, Business and Economics Research Group, Vietnam, 2018, Retrieved March 9, 2019, Available at: https://eprints.ucm.es/54660/1/1901.pdf p. 6.

(2) R. Sahay, M. Cihak, Y. N. Mooi,et al., op.cit., p. 16.

(3) M. M. Aleer, op,cit., p. 6.

(4) R. Han, M. Melecky, Financial Inclusion for Financial Stability Access to Bank Deposits and the Growth of Deposits in the Global Financial Crisis, Background Paper to the 2014 World Development Report, The World Bank, Policy Research Working Paper, NO. 6577, 2013, pp. 2-4.

المالي الرسمي، مما يعزز من فاعلية السياسة النقدية وخاصة استخدام سعر الفائدة.[١]

٦- يساعد الشمول المالي الأفراد والمشروعات على الانتقال من الاقتصاد النقدي إلى الحسابات المصرفية التي يمكن رصدها، ويحسن ذلك من إنفاذ القانون وضمان خضوع مزيد من المعاملات لضوابط ومراقبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[٢]

٧- يكتسب القطاع المالي الشامل شرعية سياسية أكبر وبالتالي يقلل من خطر عدم الاستقرار السياسي، الذي قد يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار المالي.[٣]

٨- يعمل الشمول المالي على تقليل عدم المساواة في الدخل، وسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يدعم الاستقرار الاجتماعي، والذي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي.[٤]

٩- يتمتع القطاع المالي الشامل بالقدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والثقة في المؤسسات الاقتصادية والمالية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي.[٥]

١٠-يساعد الشمول المالي على نشر حلول مبتكرة وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية، وهذه الابتكارات المالية لديها القدرة على خفض التكاليف، ونشر

(1) P. K. Ozili,op.cit., p. 331.
(2) M. O. Mbutor, I. A. Uba, The impact of financial inclusion on monetary policy in Nigeria, Journal of Economics and International Finance, Volume 5, Issue 8, November, 2013, p. 321.
(3) Global Partnership For Financial Inclusion (GPFI), Financial Inclusion- A Pathway To Financial Stability? Understanding The Linkages, GPFI 1st Annual Conference On Standard Setting Bodies And Financial Inclusion: Promoting Financial Inclusion Through Proportionate Standards And Guidance Basel, October 29, 2012, p. 3.
(4) S. Neaime, I. Gaysset, op.cit., p. 231.
(5) Global Partnership For Financial Inclusion (GPFI), op.cit., p 3.

المعلومات على نحو أسرع، وتساعد على جعل الأسواق أكثر كفاءة في الأداء، وبالتالي المساهمة في زيادة الكفاءة العامة للاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي.[1]

١١-يساهم زيادة الإقراض للأفراد والشركات الصغيرة في الحد من القروض غير العاملة، وبالتالي يساهم في زيادة ربحية البنوك، ويعزز قدرتها على مواجهة مخاطر القروض المتعثرة، ويقلل المخاطر الإجمالية التي قد يواجهها المصرف.[2]

(1) M. O. Mbutor, I. A. Uba, op.cit., p. 320.
(2) M. M. Aleer, op,cit., p. 6.

المبحث الثاني
الأهمية الاقتصادية للشمول المالي في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية

تمهيد وتقسيم

يعد الشمول المالي أداة حقيقية لدفع الاقتصاد وتطوير المجتمع وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص متكافئة للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشير الأدلة التطبيقية إلى مساهمة الشمول المالي في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية سواء على مستوى الدول أو المشروعات أو الأفراد.

ويتناول الباحث الأهمية الاقتصادية للشمول المالي من خلال تحليل دور الشمول المالي في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، وهى تعزيز النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، والتمكين الاقتصادي للمرأة، ودعم الوصول إلى خدمات المياه والطاقة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: دور الشمول في تعزيز النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: دور الشمول في القضاء على الفقر

المطلب الثالث: دور الشمول في تعزيز الأمن الغذائي

المطلب الرابع: دور الشمول في التمكين الاقتصادي للمرأة

المطلب الخامس: دور الشمول المالي في دعم الوصول إلى خدمات المياه والطاقة

المطلب الأول
دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي

يحتاج تحقيق النمو الاقتصادي الشامل إلى التوزيع العادل لفرص النمو وفوائده، ويعتبر الشمول المالي أحد أهم الفرص التي يجب توزيعها بشكل عادل من أجل تحقيق

نمو اقتصادي شامل.[١]

يساهم الشمول المالي في تعزيز قدرة الجهاز المصرفي الرسمي على الربط بين المدخرين والمستثمرين، وبدون هذا الربط قد يتم استثمار المدخرات غير المصرفية من قبل المدخرين أنفسهم في الأصول التي تحقق عوائد منخفضة، مما يقلل من فرص النمو الاقتصادي.[٢]

ويسهل الشمول المالي التدفق الحر للأموال من المدخرين إلى المقترضين، ويخلق سيولة في القطاع الذي يحتاج إلى هذه الأموال،[٣] ويساعد على تجميع المدخرات واستثمارها في القطاعات التي يمكن أن تحقق معدلات عائد أعلى بسبب وفورات الحجم واستخدام تكنولوجيا أفضل، مما يرفع معدل النمو الاقتصادي.[٤]

كما يساهم نشاط سوق التأمين في تعزيز تنمية سوق الأوراق المالية، عن طريق استثمار الأموال (المدخرات) التي يتم جمعها من خلال منتجات ادخارية تعاقدية في الأسهم مما يدعم النمو الاقتصادي.[٥]

وتشير العديد من الدراسات الرائدة إلى وجود صلة قوية بين الوصول إلى الخدمات المالية والنمو الاقتصادي، حيث تشير الأدلة التطبيقية إلى ارتفاع واضح في مستويات الدخل في البلدان ذات العدد المرتفع من فروع البنوك والحسابات المصرفية والودائع.[٦]

(1) R. DIXIT, M. GHOSH, FINANCIAL INCLUSION FOR INCLUSIVE GROWTH OF INDIA - A STUDY OF INDIAN STATES, International Journal of Business Management & Research (IJBMR), Volume3,Issue1,Mar2013, p. 156.
(2) L. KASEKENDE, op.cit.,p. 482.
(3) D. Sethi, S. K. Sethy, Financial inclusion matters for economic growth in India Some evidence from cointegration analysis, International Journal of Social Economics, Volume 46, No. 1, 2019, p. 132.
(4) L. KASEKENDE, op.cit.,p. 482.
(5) J. F. Outreville, op.cit., p. 102.
(6) S. Neaime, I. Gaysset, op.cit., p. 231.

كما يساعد توسيع نطاق الخدمات المالية الرسمية على إضفاء الطابع الرسمي على جميع الأنشطة الاقتصادية وتمكين الحكومات من تعقب الأموال وتبسيط إجراءات تحصيل الضرائب ومنع التهرب الضريبي، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية، مما يعزز قدرة الحكومات على الإنفاق على تحسين البنية التحتية ومبادرات التنمية الاقتصادية.[١]

كما تستطيع الأنظمة المالية الرسمية منع وكشف جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتجارة الأسلحة غير المشروعة والفساد، مما يساعد في بناء نظام مالي متوافق مع المعايير العالمية ويزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ويعزز ثقة المستثمرين، مما سيؤدي في النهاية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[٢]

ويظهر من تجربة الاقتصاد التايلاندي أن التوسع في إتاحة وصول الأفراد إلى الخدمات المالية أدى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي في تايلاند بشكل كبير.[٣]

كما يعمل الشمول المالي على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة.[٤]

وتشير التقديرات إلى أن توفير الخدمات المالية الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات الدول النامية يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي السنوي بنسبة ١٪.[٥]

(1) M. O. Mbutor, I. A. Uba, op.cit., p. 321.
(2) S. C. F. Blando, Linking Financial Inclusion and Development, 2013, Retrieved March 8, 2019, Available at: https://eprints.ucm.es/26090/1/TFG13Ferez.pdf, p. 7.
(3) Hannig, Alfred, Jansen, Stefan, Financial inclusion and financial stability: Current policy issues, ADBI Working Paper, No. 259, Asian Development Bank Institute (ADBI), Tokyo, 2010, p .12.
(4) C. P. Lakuma, R. Marty, F. Muhumuza, Financial inclusion and micro, small, and medium enterprises (MSMEs) growth in Uganda, Journal of Innovation and Entrepreneurship, Volume 8, NO. 15 , 2019, p.3.
(5) N. Blancher, Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia, International Monetary Fund, 2019, p. 6.

كما يدعم الشمول المالي الابتكار وريادة الأعمال، من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة الابتكارية وتشجيع روح المغامرة واستخدام التكنولوجيا، وقد ساعد الشمول المالي في الهند على زيادة الأنشطة الابتكارية وزيادة عدد براءات الاختراع. [١]

يساهم الشمول المالي في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة من خلال تمويل العمل الحر وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتسم بكثافة استخدام العمالة،[٢] وقد ساعد تطبيق برنامج للقروض الصغيرة الميسرة للشباب في جمهورية البوسنة والهرسك على زيادة الأنشطة التجارية، وزيادة ملكية الأعمال، وارتفاع معدلات التوظيف ، وزيادة الأرباح .[٣]

وتؤدي زيادة إمكانية وصول المشروعات الاقتصادية إلى الائتمان الرسمي إلى تشجيع التوسع في الأنشطة الاستثمارية، وتحسين الإنتاجية، وزيادة معدلات التوظيف.[٤]

وتشير التقديرات إلى أن توفير فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية للمشروعات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة معدلها السنوي لتوظيف العمالة بنسبة ١٪، وزيادة بنسبة ٢.٤٪ في نمو معدل إنتاجية القوى العاملة بها.[٥]

كما يتطلب الشمول المالي فتح فروع جديدة للبنوك للوصول إلى جميع المناطق، مما يخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي يقلل من البطالة.[٦]

(1) V. KELKAR, Financial Inclusion for Inclusive Growth, ASCI Journal of Management Volume 39, NO.1, 2009, p. 68.
(2) P. K. Ozili, op.cit., p. 331.
(3) B. Augsburg, R. D. Haas, H. Harmgart, C. Meghir, The Impacts of Microcredit: Evidence from Bosnia and Herzegovina, American Economic Journal: Applied Economics, Volume 7, NO. 1, 2015, P. 202.
(4) D. Sethi, S. K. Sethy, op.cit., p. 135.
(5) N. Blancher, op.cit., p. 6.
(6) S. C. F. Blando, op.cit., p. 7.

قدم بنك Banco Azteca في المكسيك تجربة رائدة في عام ٢٠٠٢م، حيث افتتح أكثر من ٨٠٠ فرع في وقت واحد بغرض توجيه الائتمان للأسر العاملة في الاقتصاد غير الرسمي، والتي يقدر أنها كانت تمثل أكثر من ٧٠٪ من جميع الأسر في المكسيك، وكانت مستبعدة من القطاع المصرفي الرسمي، نجحت التجربة في زيادة مستويات الدخل بنسبة ٧٪ في المتوسط على مدى عامين، كما ساعدت ملاك الأعمال غير الرسميين على مواصلة أعمالهم بدلاً من إغلاقها، وساهمت في خفض معدل البطالة بنسبة ١.٤٪.[١]

المطلب الثاني
دور الشمول المالي في القضاء على الفقر

يوجد حالياً أكثر من ٧٠٠ مليون شخص ، أو ١٠ ٪ من سكان العالم ، يعيشون في فقر مدقع، ويكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والحصول على المياه الصالحة للشرب والكهرباء والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الهامة بعيدة المنال بالنسبة لكثير من الفقراء.[٢]

تعتبر مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي عامل تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك، وأن وصول الأشخاص إلى الخدمات المالية مثل الائتمان والتأمين والادخار يساعدهم على الإنفاق على التعليم والصحة ومواجهة الطوارئ غير المتوقعة وتحسين نوعية حياتهم عمومًا، ولذلك أصبح الشمول المالي

(1) M. BRUHN, I. LOVE, The Real Impact of Improved Access to Finance: Evidence from Mexico, THE JOURNAL OF FINANCE, Volume LXIX, NO.3, JUNE 2014, pp. 1348- 1349.

(2) The United Nations, Sustainable Development Goals, Goal 1: End poverty in all its forms everywhere, Retrieved March 10, 2019, Available at: https://www.un.org/sustainabledevelopment/poverty/

هدفًا عالميًا طموحًا للوصول إليه بحلول عام ٢٠٢٠م.[١]

وأظهرت دراسة للحكومة الاسترالية أجريت على الدول النامية الأسيوية أن الشمول المالي يساهم في تحسين الصحة العامة و التغذية و مستويات التعليم، مما يؤدي إلى المساهمة في القضاء على الفقر.[٢]

يؤدي الشمول المالي إلى إضفاء الطابع الرسمي على المشروعات الاقتصادية، مما يساهم في تعزيز إيرادات الضرائب ويساعد الحكومات على زيادة مخصصات النفقات الاجتماعية ويعزز شبكات الأمان الاجتماعي، كما يمكن الإدماج المالي الحكومة من تقديم منافع التنمية الاجتماعية وإعانات الدعم مباشرة للحسابات المصرفية أو الرقمية للمستفيدين، مما يقلل بشكل كبير من التسرب والإخفاقات في برامج الرعاية الاجتماعية.[٣]

ساهم استخدام البطاقات الذكية في الهند في خفض طلبات الرشوة في قطاع المعاشات الاجتماعية بنحو ٤٧٪، وفي الأرجنتين نجح التحويل المباشر للإعانات الاجتماعية لحساب المستفيدين من برنامج وطني لمكافحة الفقر في خفض الفساد ودفع العمولات بما يزيد عن٣,٥٪ مقارنة بالدفع النقدي.[٤]

يعمل الوصول إلى خدمات ائتمانية آمنة وسهلة وبأسعار معقولة على خلق فرص متكافئة للفقراء والمجموعات الضعيفة والمناطق المحرومة والقطاعات المتأخرة

(1) The world bank, Financial Inclusion, Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity, The world bank, Retrieved March 10, 2019, Available at: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

(2) R. Arora, Financial Inclusion and Human Capital in Developing Asia: the Australian Connection, Third World Quarterly, Volume 33, Issue 1, 2012, pp. 178-179.

(3) S, K. SETHY, Developing a financial inclusion index and inclusive growth in India, Theoretical and Applied Economics, Volume XXIII, No. 2(607), 2016, pp. 188-191.

(4) A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, 2017, op.cit., p. 9.

ويقلل من تأثير الفوارق في الدخول ويمكن المستبعدين اقتصاديًا واجتماعيًا من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.[١]

تفيد دراسة أجريت علي القرى الهندية أن الشمول المالي يساعد على الخروج من الفقر من خلال توفير تمويل لتعليم الأطفال، حيث أن الأسر التي لا تستطيع الوصول إلى الائتمان تميل إلى الحد من تعليم أطفالها عندما يتعرضون إلي صدمات اقتصادية، كما أوضحت الدراسة أن توافر الائتمان يساهم في خفض معدلات عمالة الأطفال، والحد من عدم المساواة في الدخل، وخفض معدل جيني.[٢]

ووجدت دراسة في جنوب أفريقيا أن توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان الاستهلاكي للفقراء ساعد على زيادة رفاهية المقترض، فارتفعت مستويات الدخل واستهلاك الغذاء، وتحسنت الصحة العامة، وتحسنت مقاييس اتخاذ القرار داخل الأسرة ، وتحسنت حالة المقترض في المجتمع .[٣]

كما أدى توفير القروض الصغيرة للأسر الفقيرة في منغوليا إلى زيادة في إجمالي استهلاك الأغذية بنسبة ١٤,٢٪ من استهلاك خط الأساس الغذائي وخاصة استهلاك الحليب والخبز، كما أن الأسر الفقيرة استغلت هذه القروض في تمويل التعليم المدرسي وخفض عمالة الأطفال.[٤]

وسعت تايلاند إلي خفض الفقر من خلال تطبيق برنامج للقروض الصغيرة للفقراء في

(1) V. SWAMY, Financial Inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households, World Development volume 56, 2014, p. 2.
(2) T. Beck, A. D.Kunt, R. Levine, Finance, inequality and the poor, J Econ Growth, volume 12, 2007, p. 30.
(3) R. Cull, T, Ehrbeck, N. Holle, "Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence." Focus Note, NO. 92, CGAP, Washing April, 2014, p. 3.
(4) O. Attanasio, B. Augsburg, R. D. Haas,, E. Fitzsimons, H. Harmgart, The Impacts of Microfinance: Evidence from Joint-Liability Lending in Mongolia, American Economic Journal: Applied Economics, Volume 7, NO. 1, 2015, pp. 106–108.

قرى تايلاند، حيث أعطيت كل قرية في تايلاند مليون باهت (حوالي ٢٤٠٠٠ دولار) لبدء بنك قروي يوفر القروض للقرويين، وقد ساهم البرنامج في ارتفاع مستوى الدخل للفقراء وزيادة معدلات استهلاكهم وزيادة ملكية الأصول.[١]

ويعزز الادخار تراكم الأصول ويساعد الفقراء على مواجهة الصدمات الاقتصادية كما يساعدهم على تلبية احتياجاتهم، وبالتالي قد يوفر طريق مهم للخروج من الفقر، إن الفقراء والمستبعدون ماليًا مستعدون وقادرون على الادخار من خلال توفير مبالغ نقدية صغيرة إذا توفر لهم الوصول إلى حسابات الادخار الرسمية. [٢]

أظهرت نتائج تجربة ميدانية طبقت على عينة كبيرة ومتنوعة من الأسر في نيبال، من خلال تسهيل الوصول إلى حساب مصرفي بسيط للادخار بدون رسوم افتتاح أو سحب، أنه إذا تم منح الأسر إمكانية الوصول إلى حساب توفير أساسي مع الحد الأدنى من تكاليف المعاملات فإن الأسر الفقيرة تستخدم حسابات التوفير بشكل متكرر في تجميع مدخراتها الصغيرة، وتساهم المدخرات بشكل كبير في زيادة إنفاق الأسر الفقيرة على التعليم، واستهلاك اللحوم والأسماك.[٣]

ويساعد توفير برامج للتحويلات والمدفوعات الإلكترونية على خفض الفقر من خلال توفير الوقت اللازم لإجراء هذه المعاملات واستغلاله في العمل ومن خلال توفير نفقات المعاملات النقدية مثل تكاليف الانتقال.[٤]

(1) A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, 2017, op.cit., p. 17.
(2) S. Prina, op.cit., p. 16.
(3) S. Prina, op.cit., pp. 16-17.
(4) J. Y. Abor, M. Amidu, H. Issahaku, Mobile Telephony, Financial Inclusion and Inclusive Growth, Retrieved March 10, 2019, Available at: https://www.soas.ac.uk/inclusive-finance/events/file120940.pdf, p. 9.

وقد أظهر تطبيق برنامج للمدفوعات الرقمية في النيجر أن التكاليف الشهرية المتغيرة للدفع باستخدام الهاتف المحمول أقل بحوالي ٢٠٪ من التكاليف المتغيرة الشهرية للدفع النقدي، كما أن كل تحويل رقمي للأموال يوفر٤٠ دقيقة مقارنة بالتحويل النقدي، وقد ساعد تطبيق هذا البرنامج على زيادة التنوع الغذائي للأسر التي استخدمته بمقدار ١٠٪[١].

يساعد الشمول المالي على خفض الفقر من خلال خدمات التأمين التي تساعد الفقراء على مواجهة الحالات الطارئة والصدمات غير المتوقعة، فقد ساعد توفير خدمات التأمين ضد الجفاف في كينيا على حماية الفقراء المؤمن عليهم، حيث انخفضت مخاطر نقص الغذاء بنسبة ٢٥٪، وانخفضت مخاطر الاضطرار لبيع الأصول بنسبة ٣٦٪ [٢] .

المطلب الثالث
دور الشمول المالي في تعزيز الأمن الغذائي

تعتبر إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية ضرورة لسكان الريف وصغار المزارعين لتلبية احتياجاتهم الأساسية، والاستثمار في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية والثروة الحيوانية، والاعتماد على التقنيات التي تساعد على التكيف مع تغير المناخ، وحماية موارد البيئة والحماية من المخاطر والأحداث غير المتوقعة، وزيادة الإنتاج والاستهلاك الغذائي، والمساهمة في زيادة الأمن الغذائي.[٣]

(1) J. C. Aker, R. Boumnijel, A. M. Clelland, N. Tierney, op.cit., pp. 12-19.

(2) S. A. Janzen, M. R. Carter, The Impact of Microinsurance on Consumption Smoothing and Asset Protection: Evidence from a Drought in Kenya, paper prepared for presentation at the Agricultural& Applied Economics Association's 2013 AAEA & CAES Joint Annual Meeting, Washington, August 4-6, 2013, p. 2.

(3) Rome, Inclusive Finance For Food Security And Rural Development: Challenges And Opportunities, The Shared perspective of the UN Rome Based agencies (FAO, IFAD, WFP) And the UNSGSA, Rome, 21 March 2013.

ويساعد الشمول المالي على تعزيز وصول المزارعين إلى خدمات التأمين التي تمثل أهمية كبيرة للمزارعين خاصة في البلدان النامية لمواجهة عدد كبير من المخاطر المفاجئة، مثل الجفاف، وهطول الأمطار، وقد أظهرت الأدلة التطبيقية أن المشروعات الزراعية الصغيرة غير القادرة على التأمين ضد هذه المخاطر غالبًا ما تتجنب المجازفة حتى لو كان العائد المتوقع مرتفعًا، مما يؤثر على الإنتاج الغذائي.(١)

وأجريت دراسة في منطقتين في ولاية أندرا براديش بالهند للمقارنة بين تأثير توفير منتج تأمين ضد مخاطر هطول الأمطار وبين توفير إعانات للاستثمار الزراعي، ووجدت الدراسة أن توفير التأمين كان له تأثير ملموس على قرارات الزراعة الخاصة بالمزارعين يفوق تأثير الإعانات النقدية، حيث اتجه المزارعون المؤمن عليهم لزراعة المحاصيل النقدية (الخروع أو الفول السوداني) والتي لديها أرباح متوقعة أعلى من محاصيل الكفاف (مثل الدخن)، ولكنها تحتاج أيضا المزيد من المطر، وبالتالي تكون أكثر خطورة.(٢)

وقد ساهم وصول المزارعين إلى التأمين في مالي في التوسع في المشروعات الزراعية المربحة التي تتسم بالخطورة، خاصة زراعة القطن واستخدام مدخلات إنتاج ذات عائد أعلى.(٣)

كما ساعد توفر منتج تأمين مقدم من شركة تأمين مملوكة للحكومة في جنوب غرب الصين للمزارعين على تشجيع الاستثمار في الثروة الحيوانية، والذي يعد من الأنشطة

(1) C. Delavallade, F. Dizon, R. V. Hill, J. P. Petraud, Managing Risk with Insurance and Savings Experimental Evidence for Male and Female Farm Managers in the Sahel, The World Bank, Policy Research Working Paper, NO. 7176, April 2017, p. 2.
(2) S. Cole, op.cit., p, 6.
(3) S. A. Janzen, M. R. Carter,op.cit., p. 7.

الإنتاجية عالية الخطورة ولكن له عائدات كبيرة. [١]

يساعد توفير الائتمان الميسر لصغار المزارعين على توسعهم في الإنتاج الزراعي وتحسين تخصيصهم للعمالة وزيادة الأجور المحلية، فقد ساعد تطبيق برنامج للقروض الصغيرة قصيرة الأجل لمزارعي الذرة في زامبيا على زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة إيراداته، وزيادة توظيف العمالة، كما ساعد على رفع معدلات استهلاك الغذاء وتحسين التغذية لأفراد الأسرة، وبالتالي زيادة القدرة على العمل لفترة أطول وكفاءة أكبر.[٢]

كما يساعد توفير الائتمان الميسر للاستثمار الزراعي على تشجيع تبني التقنيات الجديدة كثيفة استخدام رأس المال بمعدل أسرع مما ينعكس على زيادة الإنتاج الغذائي، فقد ساعد الائتمان الزراعي في الهند على تحديث سريع للزراعة الهندية، والاعتماد على أساليب حديثة، وشراء البذور المحسنة والأسمدة والمعدات الحديثة والمدخلات المتطورة الأخرى.[٣]

يعزز الشمول المالي وتوفير حسابات الادخار قدرة صغار المزارعين على توفير أموالهم الفائضة، التي يمكنهم سحبها واستثمارها في الزراعة خلال موسم الزراعة، لتمويل نفقات الاستثمار الزراعي، ومواجهة مخاطر ارتفاع المحتمل في نفقات الإنتاج، مما ينعكس على زيادة إنتاج الغذاء.[٤]

وتشير دراسة عن تأثير تيسير الوصول إلى الادخار الرسمي للمزارعين في مالاوي

(1) S. Cole, op.cit., pp. 6-7.

(2) G. Fink, B. K. Jack, F. Masiye, SEASONAL CREDIT CONSTRAINTS AND AGRICULTURAL LABOR SUPPLY: EVIDENCE FROM ZAMBIA, , NBER WORKING PAPER SERIES, NO. 20218, Cambridge, June 2014, pp. 22-23.

(3) E. J. Fernandes, Amulya.M, ROLE OF FINANCIAL INCLUSION FOR INCLUSIVE GROWTH IN INDIA, Retrieved March 12, 2019, Available at: https://www.elkjournals.com/MasterAdmin/UploadFolder/7.%20ROLE%20OF%20FINANCIAL%20INCLUSION%20FOR%20INCLUSIVE%20GROWTH%20IN%20INDIA/7.%20ROLE%20OF%20FINANCIAL%20INCLUSION%20FOR%20INCLUSIVE%20GROWTH%20IN%20INDIA.pdf

(4) B. M. Abu, I. Haruna, Financial inclusion and agricultural commercialization in Ghana: an empirical investigation, Agricultural Finance Review, Volume 77 No. 4, 2017, p. 538.

إلى مساهمة المدخرات في زيادة معدلات الاستثمار الزراعي من قبل المدخرين بنسبة ١٣,٣٪، وزيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة ٢١,٤٪ .[١]

وقد ساعد الشمول المالي في غانا على زيادة الإنتاج الزراعي والانتقال من زراعة الكفاف إلى زيادة الإنتاج الموجه نحو السوق، من خلال تمكن المزارعين من الحصول على الائتمان وسبل التمويل الأخرى لشراء الأسمدة ومدخلات النشاط الزراعي، والامتثال لتعليمات الإرشاد الزراعي، كما ساهم استخدام التحويلات الرقمية للأموال في تسهيل شراء مدخلات الإنتاج، وتسهيل بيع المنتجات الزراعية، وتوفير التكاليف، وتوفير الوقت لاستغلاله في الأعمال الزراعية. [٢]

المطلب الرابع
دور الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة

تتحمل النساء، على وجه الخصوص، وطأة الفقر ومحدودية الوصول إلى الفرص الاقتصادية ، بما في ذلك الوصول المالي غير المواتي، إن عدم المساواة ليس مجرد قضية أخلاقية بل إنها قضية اقتصادية كلية حيث يجب أن يكون النمو أكثر شمولاً، ولهذا يجب أن يكون التمويل أيضًا أكثر شمولاً لسد الفجوة بين الجنسين والحد من عدم المساواة.[٣]

ويعد سد الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي عامل مساعد في النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة وتطور الأعمال والاندماج الاجتماعي، حيث يساعد الوصول

(1) L. Brune, X. Giné, J. Goldberg, D. Yang, FACILITATING SAVINGS FOR AGRICULTURE: FIELD EXPERIMENTAL EVIDENCE FROM MALAWI, NBER WORKING PAPER SERIES, NO. 20946, Cambridge, February 2015, p. 2.

(2) B. M. Abu, I. Haruna, op.cit., pp. 534-538.

(3) Alliance for Financial Inclusion (AFI), POLICY FRAMEWORKS TO SUPPORT, WOMEN'S FINANCIAL INCLUSION, AFI SPECIAL REPORT, Alliance for Financial Inclusion (AFI), March, 2016, Retrieved March 16, 2019, Available at: https://www.afiglobal.org/sites/default/files/publications/2016-08/2016-02-womenfi.1_0.pdf, p. 7.

إلى مجموعة من الخدمات المالية واستخدامها على تعزيز مساهمة النساء والشركات التي تقودها النساء في النمو، وتجانس الاستهلاك، وخفض المخاطر المالية والتكاليف، وتوفير الأمن، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، وخلق فرص تجارية جديدة.[١]

وتشير التقديرات إلى أن دمج النساء بالكامل في الاقتصاد سيضيف ١٢ تريليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٢٥م.[٢]

كما يساهم وصول المرأة إلى المنتجات والخدمات المالية في دعم استقلالية المرأة، ويسمح باستخدام مواردها الشخصية والأسرية بشكل أفضل لصالح تلك المرأة نفسها ولصالح عائلتها، حيث تميل النساء أكثر من الرجال لإنفاق أموالهم على تعليم أطفالهن، والرعاية الصحية لعائلاتهن، وتحسين مساكن العائلة، وتوفير الاحتياجات الغذائية.[٣]

يساعد توفير الائتمان الميسر للنساء على تنمية مشاريعهن الصغيرة والمتوسطة بشكل مستدام، ولكن الشركات المملوكة للنساء عادة تكون مقيدة الائتمان، لأنها تتركز في قطاعات أقل ربحية وتعمل عادة في القطاع غير الرسمي، ولذلك فإن الكثيرات من رائدات الأعمال يعتمدن على العائلة والأصدقاء لتنمية أعمالهن وسدة الفجوة الائتمانية.[٤]

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٧٠٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي

(1) C. Trivelli, and others, Financial Inclusion for Women: A Way Forward, GENDER ECONOMIC EQUITY, 2018, Retrieved March 16, 2019, Available at: https://www.g20-insights.org/wp-content/uploads/2019/10/Financial-Inclusion-for-Women-Final.pdf, pp. 3-4.

(2) S. Hendriks, Banking on the Future of Women, Digital financial services are cutting out the middleman to equalize opportunity, FINANCE & DEVELOPMENT, Volume 56, NO. 1 March 2019, p. 24.

(3) Alliance for Financial Inclusion (AFI), op.cit., p. 7.

(4) C. Grown, A. Hammond, Women's Financial Inclusion: A Down Payment on Achieving the SDGs, CGAP, 2016, Retrieved April 1, 2019, Available at: https://www.cgap.org/blog/womens-financial-inclusion-down-payment-achieving-sdgs.

تقودها النساء على المستوى العالمي إما لا تتمتع بخدمات مالية أو تعاني من نقص هذه الخدمات،[١] وتوجد فجوة ائتمانية تصل إلى ٣٢٠ مليار دولار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنسا، إن ضمان حصول النساء على الخدمات المالية الرسمية يمكن أن يساعد في معالجة هذه الفجوة الائتمانية.[٢]

كما يساعد تعزيز وصول المرأة إلى التمويل على ارتفاع مستويات التحاق الفتيات بالمدارس، وعلى زيادة الإنفاق على التدريب لصاحبات المشاريع، مما يحسن من إنتاجية المؤسسات التي تملكها وتديرها النساء[٣].

وقد أدى الحصول على الائتمان الميسر دورًا رئيسيًا في مساعدة النساء على امتلاك وتنمية مشاريعهن في المناطق الريفية في منغوليا، حيث كانت النساء الفقيرات اللائي حصلن على قروض صغيرة عن طريق برنامج للإقراض الجماعي أكثر قدرة بنسبة ١٠٪ على امتلاك مشروع تجاري.[٤]

وتعد المدخرات الفردية والخاصة ذات أهمية خاصة في السماح للنساء بالاستثمار في أعمالهن، وزيادة دخلهن، وتطوير الاستقلالية المالية، والاستهلاك السلس، وتخفيف المخاطر، كما يمكن لحسابات التوفير زيادة مدخرات المرأة لإعانتها في حالة انهيار الزواج.[٥]

ساعدت حسابات الادخار الرسمية صاحبات المشاريع الصغيرة في كينيا على

(1) Alliance for Financial Inclusion (AFI), op.cit., p. 7.
(2) C. Grown, A. Hammond, op.cit., Available at: https://www.cgap.org/blog/womens-financial-inclusion-down-payment-achieving-sdgs
(3) Alliance for Financial Inclusion (AFI), op.cit., p. 7.
(4) C. Grown, A. Hammond, op.cit., Available at:
https://www.cgap.org/blog/womens-financial-inclusion-down-payment-achieving-sdgs
(5) N. ASHRAF, Female Empowerment: Impact of a Commitment Savings Product in the Philippines, World Development Volume 38, No. 3, 2010, pp. 338–339.

الاستثمار في أعمالهن بنسبة تصل إلى نحو ٥٦٪، وفي شيلي ساعدت حسابات الادخار الرسمية النساء على زيادة الاستهلاك ومواجهة الصدمات الاقتصادية وزيادة الرفاه الشخصي الاجتماعي. (١)

وأظهرت إحدى التجارب في الفلبين أن توفير حسابات الادخار للنساء ساهم في تحسين القرارات داخل الأسرة حيث اكتسبت النساء سلطة أكبر في القرارات المتعلقة بتعليم الأطفال وشراء السلع المعمرة مثل الغسالات والمواقد. (٢)

المطلب الخامس

دور الشمول المالي في دعم الوصول إلى خدمات المياه والطاقة

يحتاج الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي والري إلى تكاليف استثمارية كبيرة في البنية التحتية، وإقامة المرافق وشبكات التوصيل، وشراء الأصول الكبيرة مثل خزانات الصرف الصحي، ولذلك يصعب على العديد من الأسر الفقيرة خاصة في الدول النامية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية المأمونة والمريحة. (٣)

وتقدر تكاليف الوصول إلى تحقيق تغطية شاملة للمياه والصرف الصحي في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٣٠م بنحو ١١٤ مليار دولار سنويًا. (٤)

وتلجأ الأسر غير القادرة على تحمل تكاليف الوصول إلى المرافق العامة إلى أساليب بدائية منخفضة الجودة للحصول على المياه، مما يمثل خطورة كبيرة على

(1) C. Grown, A. Hammond, op.cit., Available at: https://www.cgap.org/blog/womens-financial-inclusion-down-payment-achieving-sdgs

(2) N. ASHRAF, op.cit., p. 338.

(3) J. Ikeda, K. Liffiton, Fintech for the Water Sector, Advancing Financial Inclusion for More Equitable Access to Water, World Bank, Washington, 2019, p. 1.

(4) D. Waldron, 4 Ways Digital Finance Can Help Bring Clean Water to All, CGAP, 2015, Retrieved April 3, 2019, Available at: https://www.cgap.org/blog/4-ways-digital-finance-can-help-bring-clean-water-all.

الصحة العامة، ويزيد من انتشار الأمراض والأوبئة، كما يؤدي عدم توافر مياه الري إلى انخفاض الإنتاج الزراعي.[١]

يمكن الشمول المالي الحكومات من مساعدة الأسر الفقيرة على الحصول على المياه النظيفة من خلال إرسال الإعانات المالية عبر التحويلات الرقمية التي تصل مباشرة إلى محافظ المستلمين الرقمية، أو استخدام بطاقات رصيد المياه المدفوعة مسبقًا والتي تقبل الدفع الرقمي.[٢]

كما تساعد رقمنة مدفوعات المياه على تشجيع الشركات على الاستثمار في مرافق المياه من خلال تسهيل الحصول على الإيرادات، وتوفير الوقت والمال للعملاء، وقد أظهرت إحدى التجارب في كينيا أن نظام المدفوعات الرقمية الذي طبقته إحدى شركات خدمات المياه ساعد على تقليل فرص الفساد، وتوفير النفقات، وتحقيق إيرادات جديدة كبيرة، من خلال السماح للمستخدمين بالدفع باستخدام أموال الهاتف المحمول، والذي خفض من الوقت اللازم لدفع فاتورة المياه بنسبة ٨٢ ٪.[٣]

ويساعد الشمول المالي الفقراء من خلال تقديم قروض صغيرة ميسرة على تمويل احتياجاتهم من المياه والصرف الصحي، فقد ساعد تطبيق برنامج للقروض الصغيرة في الهند في عام ٢٠٠٩م من خلال شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على تحسين أنظمة الصرف الصحي لما يتراوح ما بين ٥٠٠ ألف و ٦٠٠ ألف

(1) J. Ikeda, K. Liffiton, op.cit., p. 1.
(2) D. Waldron, 2015, op.cit., Available at: https://www.cgap.org/blog/4-ways-digital-finance-can-help-bring-clean-water-all
(3) D. Waldron, 2015, op.cit., Available at: https://www.cgap.org/blog/4-ways-digital-finance-can-help-bring-clean-water-all

أسرة في ولايات مختلفة.[١]

ويساهم توفير حسابات الادخار للفقراء في تجميع المدخرات الصغيرة ليتم استغلالها لاحقًا في الإنفاق على التكاليف اللازمة للحصول على خدمات المياه والصرف الصحي. [٢]

وقد طبقت غانا برنامج ادخار لمساعدة سكان العاصمة أكرا على الادخار لشراء دورات المياه المدعومة بالتعاون مع احدي شركات الهاتف المحمول بتمويل من البنك الدولي كإعانة جزئية لبناء دورات المياه المنزلية في المناطق ذات الدخل المنخفض، استخدم المستفيدون برنامج الادخار لتقديم ودائع عن طريق تحويل الأموال مباشرة عبر الهاتف المحمول، ولا يمكن إنفاق هذه الودائع على عناصر أخرى أو سحبها بسهولة، ويمثل ذلك شكلاً من أشكال وفورات الالتزام، نجح البرنامج في أول عامين في تجميع مدخرات تقدر بحوالي ٨٠٠ ألف دولار أمريكي لبناء ما يقرب من ٤٠٠٠ دورة مياه.[٣]

يصعب على الفقراء في كثير من الدول النامية الحصول على الطاقة نظراً لارتفاع تكاليف إقامة شبكات الكهرباء، وصعوبة الحصول على مصادر الطاقة التقليدية، ولذلك يزداد الطلب على أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية خارج الشبكة، ولكنها أيضا تعد مكلفة خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، ولذلك فإن كثيراً من الفقراء لا يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم من الطاقة. [٤]

(1) V. Post, V. Athreye, An overview of the financial instruments for sanitation used in FINISH programmes in India and Kenya, FINANCING SANITATION PAPER SERIES #1, October 2015, p. 5.
(2) J. Ikeda, K. Liffiton, op.cit., p. 12.
(3) J. Ikeda, K. Liffiton, op.cit., p. 12.
(4) R. Goyal, A. Jacobson, R. Gravesteijn, SPOTLIGHT: DOES PAYGO UNLOCK ENERGY ACCESS AND

وتساهم الجوانب الرئيسية للشمول المالي مثل الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتوافر الائتمان، وتوافر حسابات الادخار، وأنظمة التأمين الفعالة، والدفع الإلكتروني، في تحفيز الاستثمار في إنتاج أنظمة الطاقة خارج الشبكة، وتمكين الفقراء من توفير التمويل اللازم للحصول على خدمات الطاقة. (١)

فقد قامت احدي الشركات العاملة في مجال أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية في عام ٢٠١٥م بتنفيذ برنامج يستهدف توفير خدمات الطاقة للأسر الفقيرة في السنغال وكوت ديفوار ومدغشقر ومالي، عبارة عن تقديم قروض صغيرة ميسرة لتمويل شراء أنظمة الطاقة الشمسية غير المرتبطة بشبكة الكهرباء الأساسية، ويتم تسديد القروض عبر الهاتف المحمول لتوفير نفقات إنشاء الفروع للشركة، وتوفير تكاليف السداد النقدي للعملاء، وقد نجح البرنامج في تمويل وتوزيع أكثر من ١٥٠ ألف وحدة. (٢)

FINANCIAL INCLUSION?, PAYGO does not pay for itself, but its role in expanding system affordability and energy access is crucial, 17. Sep 2018, Retrieved April 5, 2019, Available at:
https://www.inclusivebusiness.net/ib-voices/spotlight-does-paygo-unlock-energy-access-and-financial-inclusion

(1) S. Bhowmick, Financial inclusion to promote energy efficiency in India?, MAR 06 2019, Retrieved April 6, 2019, Available at: https://www.orfonline.org/expert-speak/financial-inclusion-promote-energy-efficiency-india-48694/

(2) D. Waldron, PAYGo Solar Opens Pathways to Microfinance in Rural Senegal, CGAP, 2019, Retrieved April 5, 2019, Available at: https://www.cgap.org/blog/paygo-solar-opens-pathways-microfinance-rural-senegal

المبحث الثالث
الوضع الحالي للشمول المالي في مصر

تمهيد وتقسيم

اهتمت مصر بتسهيل وصول أكبر عدد من المواطنين للخدمات المالية الرسمية واستخدامها، من خلال مجموعة من السياسات الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي في مصر، وعلى الرغم من ذلك لا يزال العديد من المواطنين المصريين مستبعدين مالياً لأسباب مختلفة.

يتناول الباحث في هذا المبحث الوضع الحالي للشمول المالي في مصر، من خلال عرض أهم الجهود المصرية لتعزيز الشمول المالي، ثم تقييم مؤشرات الشمول المالي في مصر، ثم عرض عوائق الشمول المالي في مصر وسبل التغلب عليها، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: جهود مصر في تعزيز الشمول المالي

المطلب الثاني: تقييم مؤشرات الشمول المالي في مصر

المطلب الثالث: عوائق الشمول المالي في مصر وسبل التغلب عليها

المطلب الأول
جهود مصر في تعزيز الشمول المالي

قامت مصر بمجموعة من المبادرات والإجراءات التي من شأنها تعزيز الشمول المالي في مصر، وضمان إدماج أكبر عدد من الأفراد والمشروعات في القطاع المالي الرسمي، وفيما يلي عرض لأهم هذه الجهود:

أ.على المستوى المحلي

اتخذت مصر مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي في مصر،

ومنها:

١. إنشاء المجلس القومي للمدفوعات

تم إنشاءه بالقرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧م بغرض تعزيز الشمول المالي وإدراج أكبر عدد من الأفراد في النظام المصرفي الرسمي، وجذب القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وتشجيع استخدام ودعم الأدوات والوسائل الإلكترونية بدلاً من الدفع النقدي خارج القطاع المصرفي، وخفض تكاليف انتقال الأموال، وحماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع، وتحسين خدمات الدفع، وتنظيم عمل الكيانات القائمة والرقابة عليها، وتحديث أساليب الدفع القومية وتنظيم الإشراف عليها للوقاية من المخاطر المرتبطة بها، وتعزيز الآمان المصرفي، وزيادة الإيرادات الضريبية.[١]

وفي يونيو ٢٠١٧م قرر المجلس القومي للمدفوعات خفض المصروفات الخاصة بخدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول بنسبة ٥٠ ٪ لمدة ستة أشهر، كما قرر إعفاء المواطنين من المصروفات الخاصة بفتح حساب لخدمات الدفع بالهاتف المحمول لمدة عام.[٢]

٢. مبادرة تشجيع البنوك على فتح فروع صغيرة

سعى البنك المركزي المصري إلى تعزيز انتشار الجهاز المصرفي واتساع دائرة نشاطه

(١) اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر، تيسير التعامل بالحسابات المصرفية: خطوة نحو الشمول المالي، اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر، سبتمبر ٢٠١٧م، ص ٣١.

(٢) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن إنشاء المجلس القومي للمدفوعات وما نتج عنة بشأن خفض المصاريف الخاصة بخدمات الدفع بالهاتف المحمول ، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٧ يونيو ٢٠١٧م.

وتوسيع قاعدة العملاء وتنوعها، ولذلك قرر في ديسمبر ٢٠١٤م السماح للبنوك بفتح فروع صغيرة تقدم خدمات التجزئة المصرفية، على أن يخصص من رأس المال الأساسي للبنك ٥ مليون جنيه مصري لكل فرع صغير داخل محافظات القاهرة الكبرى، و٢ مليون جنيه مصري لكل فرع خارجها، تخفض إلي ١ مليون جنيه مصري لكل فرع في محافظات الوجه القبلي.[١]

٣.مبادرة حساب لكل مواطن

دشن البنك المركزي المصري مبادرة حساب لكل مواطن وذلك بغرض دمج أكبر عدد من فئات المجتمع في النظام المصرفي الرسمي من خلال تحفيز المواطنين على فتح حسابات مصرفية، تمت المبادرة بالتعاون مع جميع البنوك العاملة في مصر من خلال تقديم تسهيلات لفتح حسابات بالبنوك للمواطنين، وأهمها عدم اشتراط حد أدنى لفتح الحساب، مع تنظيم حملة دعائية تعتمد على التواجد في النوادي والمدارس والجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بأهمية المشاركة في المبادرة وخاصة المواطنين في الأقاليم والمناطق النائية.[٢]

٤.مبادرة المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة

أطلقت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في

(١) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تعليمات فتح فروع صغيرة للبنوك ومتوسطي الدخل، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٨ ديسمبر ٢٠١٤م.

(٢) نانسي البنا، الشمول المالي .. نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك لمصر، ١٧ ابريل ٢٠١٨م، تاريخ الاطلاع ١٨/ ٤ / ٢٠١٩م، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

يونيو ٢٠١٣م مبادرة للدفع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، نتج عنها تقديم خدمة (فلوس) والتي شارك في تقديمها البنك الأهلي المصري وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي وشركة اتصالات وشركة ماستركارد، وقد أتاحت هذه الخدمة لعملاء شركة اتصالات إجراء عمليات الدفع والتحويل للأموال باستخدام الهاتف المحمول بطريقة آمنة بين عملاء الشبكة الواحدة.(١)

ثم قامت شركات أخري بتقديم خدمات مماثلة في مجال الدفع الإلكتروني والتحويل للأموال باستخدام الهاتف المحمول، مثل خدمات شركة فوافون بالتعاون مع بنك الإسكان والتعمير، وخدمات شركة موبينيل بالتعاون مع بنك الإمارات دبي الوطني.(٢)

وأسفر نجاح هذه الخدمات عن قيام البنك الأهلي المصري بتقديم خدمة فون كاش للدفع عن طريق الهاتف المحمول بدون الاعتماد على شركة خدمات ودون قصرها على عملاء البنك حيث إنها متاحة لجميع المواطنين.(٣)

٥.مبادرة خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي

قامت وزارة المالية المصرية بالتعاون مع البنك المركزي المصري من خلال ١١ بنك تابع للقطاع المصرفي المصري بالإضافة إلى هيئة البريد المصرية بإصدار بطاقة

(١) اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر، مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر، فبراير ٢٠١٦م،ص ٤٧.

(٢) صورية شنبي ، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية : تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، العدد ٦، ٢٠١٨م، ص ١٢٣.

(٣)اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر، مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي،مرجع سابق، ص٤٧.

الحكومة المصرية لصرف المرتبات وكافة المستحقات للعاملين بالدولة، ولتنفيذ هذا المشروع ألزمت وزارة المالية المصرية (٣٢٠٠) وحدة حسابية تمثل كافة الوحدات الحسابية التابعة لأجهزة الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية العامة بتجميع بيانات العاملين بها وإصدار بطاقات الصرف الآلي لكل منهم والتوقف عن الصرف النقدي للمرتبات، وقد تم إصدار عدد ٤,٩ مليون بطاقة للعاملين بعدد ٣٠٦٢ وحدة حسابية تابعة لكافة الجهات الإدارية من إجمالي ٣٢٠٠ وحدة حسابية.[١]

كما قررت وزارة المالية المصرية في يوليو ٢٠١٨م أن يكون تحصيل جميع مستحقات الجهات الحكومية، بما في ذلك المستحقات الضريبية والجمركية، من خلال أدوات الدفع الالكتروني متى زادت قيمة هذه المستحقات عن ١٠٠ ألف جنيه مصري.[٢]

وفي ابريل ٢٠١٩م صدر القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي والذي يلزم الجهات الحكومية بالتحصيل الإلكتروني لمستحقاتها لدي المواطنين.[٣]

---

(١) جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني، تاريخ الاطلاع ١٧/ ٤/ ٢٠١٩م، متاح على الموقع الإلكتروني:
http://gfmis.mof.gov.eg/Epayment/EServicesEpayment

(٢) جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، قرار رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨م بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، الوقائع المصرية، العدد ١٤٨، ٢ يوليو ٢٠١٨م.

٤- جمهورية مصر العربية، قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م، بإصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، الجريدة الرسمية، العدد ١٥ مكرر (ب)، ١٦ أبريل ٢٠١٩م.

٦. مبادرات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

اهتم البنك المركزي المصري بتسهيل وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان، وفي سبيل ذلك أصدر العديد من القرارات التي تشجع البنوك على تمويل هذه المشروعات. ومنها :

قرار البنك المركزي الصادر في يناير ٢٠١٦م بإلزام البنوك بزيادة حجم التمويل المخصص لتلك المشروعات ليصل إلى ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لكل بنك بحلول عام ٢٠٢٠م، ويخصم للبنوك من بسط نسبة الاحتياطي البالغة ١٠٪ كامل قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة بالجنيه المصري للمشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة، خاصة المشروعات كثيفة استخدام العمالة والمشروعات الابتكارية ومشروعات الإنتاج الموجه للتصدير بشرط ألا يتجاوز سعرالفائدة لهذه القروض نسبة ٥ ٪ وتكون فائدة بسيطة متناقصة.[١]

كما قرر البنك المركزي المصري في فبراير ٢٠١٦م منح تسهيلات ائتمانية للشركات المتوسطة العاملة في مجالي الصناعة والزراعة، من خلال تخصيص مبلغ ٥ مليار جنيه مصري تقدم كقروض لهذه المشروعات لتمويل شراء الآلات والمعدات بسعر فائدة ٧٪ فائدة بسيطة متناقصة على ألا تتجاوز مدة القرض ١٠ سنوات.[٢]

ثم قرر البنك المركزي المصري في فبراير ٢٠١٧م إضافة نشاط الطاقة الجديدة

---

(١)البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، البنك المركزي المصري، خطابات دورية ، ١١ يناير ٢٠١٦م.

(٢) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن مبادرة الشركات المتوسطة العاملة في قطاعي الصناعة والزراعة، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٢٢ فبراير ٢٠١٦م.

والمتجددة للمشروعات المتوسطة المستفيدة من مبادرات تسهيل التمويل، وقرر تخصيص مبلغ ١٠ مليار جنيه مصري تقدم كقروض قصيرة الأجل للمشروعات المتوسطة العاملة في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة الجديدة والمتجددة بسعر فائدة ١٢٪ فائدة بسيطة متناقصة.[١]

وقرر البنك المركزي المصري في يوليو ٢٠١٧م تسهيل التمويل المقدم للمشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والألبان والأعلاف والثروة السمكية والداجنة والحيوانية، من خلال تقديم قروض ميسرة بسعر فائدة ٥ ٪ فائدة بسيطة متناقصة.[٢]

٧.مبادرات التمويل العقاري

سعي البنك المركزي المصري إلى تحفيز البنوك على تسهيل التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل من خلال تقديم مبادرة في فبراير ٢٠١٤م، تم بموجبها تخصيص مبلغ ١٠ مليار جنيه مصري كقروض تقدمها البنوك لمحدودي ومتوسطي الدخل لشراء وحدات سكنية بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية الجديدة، بسعر فائدة ٧٪ لمحدودي الدخل و٨٪ لمتوسطي الدخل، علي ألا تتجاوز مدة القرض ٢٠ عاما.[٣]

---

(١)البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تعديل بعض بنود مبادرات الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٥ مارس ٢٠١٧م.

(٢) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تمويل المنشآت الصغيرة العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والثروة السمكية والداجنة والحيوانية ، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ١٢ يوليو ٢٠١٧م.

(٣) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن مبادرة التمويل العقاري لصالح محدودي ومتوسطي الدخل، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ١٩ فبراير ٢٠١٤م.

وقد تغيرت أسعر الفائدة للقروض الممنوحة في المبادرة في يونيو ٢٠١٧م لتصبح سعر فائدة يتراوح بين ٥٪ و٧٪ للمواطن محدود الدخل وفقًا لمستوى دخل المواطن، وسعر ٨٪ للمواطن متوسط الدخل، وإضافة المواطنين أصحاب الدخل فوق المتوسط للمبادرة وتمويلهم بسعر فائدة ١٠,٥٪.[١]

وقد قرر البنك المركزي المصري في أكتوبر ٢٠١٧م زيادة المبلغ المخصص للمبادرة من ١٠مليار جنيه مصري إلى ٢٠مليار جنيه مصري.[٢] وعلى الرغم من استهلاك كامل المبلغ المخصص للمبادرة بنهاية عام ٢٠١٨م قرر البنك المركزي المصري استمرار المبادرة ولكن لمحدودي الدخل فقط وبنفس سعر الفائدة.[٣]

ب.على المستوى الإقليمي والدولي

شاركت مصر في مجموعة من التحالفات والترتيبات الإقليمية والدولية الساعية لتعزيز الشمول المالي، ومنها:

١.عضوية التحالف الدولي للشمول المالي :

أصبح البنك المركزي المصري عضوا فاعلاً بالتحالف الدولي للشمول المالي منذ عام ٢٠١٣م، ويضم هذا التحالف ما يزيد عن ٩٠ دولة، و يعمل هذا التحالف من خلال

(١) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تعديل مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٢٢ يونيو ٢٠١٧م.

(٢) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن زيادة المبلغ المخصص لمبادرة التمويل العقاري ومعاملة مصابي وأسر شهداء الجيش والشرطة، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٨ أكتوبر ٢٠١٧م.

(٣) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن استمرار مبادرة التمويل العقاري لمحدودي الدخل فقط، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٢٨ يناير ٢٠١٩م.

سبع مجموعات عمل تبحث الموضوعات المشتركة بين الدول الأعضاء، وتقوم بإعداد تقارير ودراسات وكتيبات تتناول أهم الممارسات الدولية وتجارب الدول في مجال الشمول المالي. [١]

وينظم التحالف الدولي للشمول المالي مؤتمرات دورية لتبادل الخبرات العملية بين البنوك المركزية للدول الأعضاء، تهدف إلى تعزيز تطبيق سياسات الشمول المالي في هذه الدول والمساعدة في وضع الاستراتيجيات الوطنية المناسبة .[٢]

وشغلت مصر عدد من المناصب الهامة في التحالف الدولي للشمول المالي، ومنها اختيار نائب محافظ البنك المركزي المصري لمنصب نائب رئيس اللجنة العليا لتعزيز الشمول المالي للمرأة المنبثقة عن التحالف منذ عام ٢٠١٦م، وانتخاب محافظ البنك المركزي المصري نائباً لرئيس مجلس إدارة التحالف في عام ٢٠١٨م، ثم رئيساً لمجلس إدارة التحالف في سبتمبر ٢٠١٩م.[٣]

٢.تنظيم مؤتمر الشمول المالي بمدينة شرم الشيخ لعام ٢٠١٧م

تعد مصر أول دولة عربية تستضيف مؤتمر منظمة التحالف الدولي للشمول المالي، حيث انعقد بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠١٧م، تحت رعاية رئاسة الجمهورية، وبمشاركة أكثر من ٨٠٠ مشارك من أكثر من ٩٤ دولة و١١٩

(١) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٨م، البنك المركزي المصري، ص٣١.

(٢) مركز هردول دعم التعبير الرقمي، الشمول المالي في مصر..هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية ؟، مركز هردول دعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٨م، ص ١٢.

(٣) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٨م، مرجع سابق، ص٣١.

مؤسسة عالمية.[١]

ويعد هذا المؤتمر هو أهم ملتقى لصانعي سياسات الشمول المالي فى العالم، ويعقد كل عام في إقليم من أقاليم العالم بالتعاون مع منظمة التحالف الدولي للشمول المالي لعرض أحدث سياسات واستراتيجيات الشمول المالي والأنشطة المتعلقة به على مستوى العالم، وعرض المبادرات والجهود التي قامت بها الدول الأعضاء في هذا المجال عالمياً.[٢]

وقد حقق المؤتمر العديد من النتائج منها التركيز على قدرة النساء على الوصول إلى الخدمات المالية، وإعلان المبادرة الإقليمية للشمول المالي في المنطقة العربية، وإعلان منظمة التحالف الدولي للشمول المالي عن مكتب إقليمي جديد في إفريقيا يهدف إنشاءه إلى دعم جهود التحالف الدولي للشمول المالي في تعزيز التعاون المشترك بين أعضائه على انجاز الأولويات الإقليمية وتبادل الخبرات الإقليمية، كما شهد المؤتمر تكريم ١٤ عضواً لجهودهم المتميزة في مجال الشمول المالي.[٣]

٣.المشاركة في المبادرة العالمية لتعزيز الشمول المالي

أطلق البنك الدولي المبادرة العالمية بهدف نشر استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي، ويستفيد البنك المركزي المصري من هذه المبادرة من خلال الحصول على الدعم الفني لرفع كفاءة نظم الدفع الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية،

(١) مركز هردول دعم التعبير الرقمي، مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) نانسي البنا، مرجع سابق.

(3) AFI, OUTCOME STATEMENT ON THE 2017 AFI GLOBAL POLICY FORUM 13-15 SEPTEMBER, SHARM EL SHEIKH, EGYPT, AFI, 13 October 2017. Available at: https://www.afi-global.org/news/2017/10/outcome-statement-2017-afi-global-policy-forum-13-15-september-sharm-el-sheikh-egypt

والاستفادة من الخبرات العالمية والاستشارات والتوجيهات في هذا المجال.[١]

٤. تنظيم مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال أفريقيا ٢٠١٨م

نظمت مصر في فبراير ٢٠١٨م مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال أفريقيا، وذلك تحت رعاية رئاسة الجمهورية، وبمشاركة ما يزيد عن ٥٠٠ مشترك من داخل وخارج مصر، وعدد كبير من الخبراء العالميين والشركات العالمية في مجال تقنيات الدفع الإلكتروني والتكنولوجيا المالية.[٢]

وركز المؤتمر على مناقشة موضوعات التكنولوجيا المالية، وأنظمة المدفوعات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، وسبل تعزيز تطبيق أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية المبتكرة والاستفادة منها في مصر.[٣]

وأسفر هذا المؤتمر عن إعلان مصر إجراء الدراسات اللازمة لإنشاء أول بنك رقمي في مصر، ويهدف هذا البنك إلى إجراء جميع العمليات المصرفية من خلال الهاتف المحمول ليحل محل البنوك التقليدية، كما قررت مصر المضي في إجراءات إصدار أول بطاقة ذكية ذات علامة تجارية مصرية بالتعاون مع شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي.[٤]

٥. المشاركة في المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية: (FIARI)

أعلن صندوق النقد العربي من خلال فعاليات المؤتمر السنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام ٢٠١٧م والذي انعقد في مصر عن المبادرة الإقليمية لتعزيز

---

(١) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٨م، مرجع سابق، ص٣١.

(٢) نانسي البنا، مرجع سابق.

(٣) صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٤) نانسي البنا، مرجع سابق.

الشمول المالي في الدول العربية بالمشاركة مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية والتحالف الدولي للشمول المالي، تهدف المبادرة إلى دعم جهود الدول العربية في تبني استراتيجيات وطنية ملائمة تساعد على تعزيز إتاحة الخدمات المالية وبحث آليات تنفيذ سياسات الشمول المالي للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[١]

وقد ساعدت هذه المبادرة الدول العربية الأعضاء على إعداد تقارير وإحصائيات عن جانب الطلب على الخدمات المالية تعمل كمؤشرات جيدة تساهم في تطوير سياسات واستراتيجيات الشمول المالي.[٢]

٦.الاحتفال باليوم العربي للشمول المالي

قرر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٥م تحديد يوم ٢٧ ابريل من كل عام للاحتفال باليوم العربي للشمول المالي، من خلال تنظيم العديد من الفعاليات التي تستهدف التأكيد على مبدأ ومفهوم الشمول المالي، وتعزيز وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، وزيادة عدد المتعاملين مع الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، والتوعية بكيفية الاستفادة من الخدمات المصرفية[٣]

وقد قام البنك المركزي المصري بتنظيم العديد من الفعاليات للاحتفال باليوم العربي للشمول المالي كل عام، وفي عام ٢٠١٨م قام البنك المركزي المصري بمد زمن الاحتفالات لتصل إلي أسبوعين، وشملت هذه الفعاليات تواجد البنوك خارج فروعها

(1) AFI, op. cit.

(٢) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٨م، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن اليوم العربي للشمول المالي، البنك المركزي المصري، خطابات دورية ، ١٢ ابريل ٢٠١٨م.

وخاصة في الجامعات والنوادي والأقاليم النائية، وفتح حسابات بنكية للمواطنين في أماكن التواجد بدون مصاريف وبدون حد ادني، وتنظيم حملات إعلامية تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي و رسائل التليفون المحمول لتوعية المواطنين بالشمول المالي وأهمية وسائل الدفع الإلكتروني، وتنظيم ندوات بغرض التثقيف المالي.[١]

وامتدت الفعاليات في عام ٢٠١٩م طوال شهر أبريل، وركزت على نشر التوعية المالية للمواطنين، وتقديم أنشطة التثقيف المالي لأكثر من مليون مواطن، وفتح حسابات بنكية دون اشتراط حد أدنى ودون مصاريف، وقد نتج عن تلك الفعاليات في عام ٢٠١٩م فتح ٢٨٧ ألف محفظة إلكترونية، وفتح ٦٦٧ ألف حساب بنكي، وكانت نسبة حسابات النساء ٤٢٪ وحسابات الشباب ٢٠٪.[٢]

المطلب الثاني
تقييم مؤشرات الشمول المالي في مصر

أسفرت الجهود المصرية في مجال تعزيز الشمول المالي عن تحسن ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي في مصر، سواء فيما يتعلق بمؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية أو بمؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية، وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات وتقييمها:

أ.مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في مصر

تحسنت مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في مصر خاصة خلال الفترة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٨م، وزاد عدد ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع

(١) المرجع السابق.

(٢) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٨م، مرجع سابق، ص٣١.

البنوك التجارية، وهو ما يوضحه الجدول التالي الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

تطور مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية في مصر في الفترة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٨م.

العام	عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ	عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ
٢٠١٢م	١٠,٣	٤,٥
٢٠١٤م	١٢,٠	٤,٦
٢٠١٦م	١٥,٦	٤,٧
٢٠١٨م	١٨,٦	٥,٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

The World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at: https://data.worldbank.org/indicator

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (١) التحسن المستمر في مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٨م، حيث ارتفع عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ من نحو ١٠,٣ ماكينة في عام ٢٠١٢م إلى نحو ١٨,٦ ماكينة في عام ٢٠١٨م، كما ارتفع عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ من نحو ٤,٥ فرع في عام ٢٠١٢م إلى نحو ٥ فروع في عام ٢٠١٨م.

وتشير بيانات الجدول التالي جدول رقم (٢) إلى أنه على الرغم من التقدم الذي حققته مصر في مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلا أنها لا تزال منخفضة بالمقارنة بالعديد من دول العالم.

جدول رقم (٢)

مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية في مصر ومجموعة من مناطق العالم في عام ٢٠١٨م.

الدول والمناطق	عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ	عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ
مصر	١٨,٦	٥,٠
العالم	٤١,٦	١٢,٧
الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	٢٩,١	٩,٢
الدول العربية	٣٤,٧	١١,٩
إفريقيا جنوب الصحراء	٦,٥	٥,٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

The World Bank, World Bank Open Data, Indicators, Available at: https://data.worldbank.org/indicator

يتضح من الجدول السابق رقم (٢) انخفاض مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية في مصر مقارنة بمجموعة من مناطق العالم، حيث بلغ عدد عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ نحو ١٨,٦ ماكينة في حين كان المتوسط العالمي ٤١,٦ ماكينة، وبلغ في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ٢٩,١ ماكينة، وفي الدول العربية كان ٣٤,٧ ماكينة، في حين ينخفض في دول إفريقيا جنوب الصحراء ليصل نحو ٦,٥ ماكينة، كما يتضح انخفاض عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ إلف بالغ في مصر حيث بلغ نحو ٥ فروع، في حين كان المتوسط العالمي ١٢,٧ فرع، وبلغ في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ٩,٢ فرع، وفي الدول العربية كان ١١,٩ فرع، في حين كان في دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو ٥ فروع.

ب. مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية في مصر

تحسنت مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية في مصر خاصة خلال الفترة ما بين

عامي ٢٠١١م و٢٠١٧م، ويوضح الجدول التالي جدول رقم (٣) تحسن مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١١م و٢٠١٧م.

جدول رقم (٣)

تطور مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية في مصر في الفترة من عام ٢٠١١م إلى عام ٢٠١٧م.

المؤشر	٢٠١١م	٢٠١٤م	٢٠١٧م
البالغين (+١٥) الذين يمتلكوا حساب في مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	١٠	١٤	٣٣
البالغين (+١٥) الذين قاموا بالادخار في مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	١	٤	٦
البالغين (+١٥) الذين يمتلكوا بطاقة خصم كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	٥	١٠	٢٥
البالغين (+١٥) الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	٤	٦	٦
البالغين (+١٥) الذين يمتلكوا بطاقة ائتمان كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	١	٢	٣
البالغين (+١٥) الذين قاموا بإرسال أو تلقي حوالات مالية عبر مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	٢	٥	١٢
البالغين (+١٥) الذين استخدموا الإنترنت في دفع الأموال كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	-	١	٣

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

The World Bank, The Global Findex database 2017, Available at: https://globalfindex.worldbank.org/

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٣) ارتفاع ملكية الحسابات في المؤسسات المالية في مصر، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكوا حساب في مؤسسة مالية إلى إجمالي البالغين في مصر من ١٠٪ عام ٢٠١١م إلى ١٤٪ عام ٢٠١٤م، ثم إلى ٣٣٪ عام ٢٠١٧م.

وارتفاع نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسة مالية إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من ١٪ عام ٢٠١١م إلى ٤٪ عام ٢٠١٤م، ثم إلى ٦٪ عام ٢٠١٧م.

وارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكوا بطاقة خصم إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من ٥٪ عام ٢٠١١م إلى ١٠٪ عام ٢٠١٤م، ثم إلى ٢٥٪ عام ٢٠١٧م.

وارتفاع نسبة البالغين الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسة مالية إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من ٤٪ عام ٢٠١١م إلى ٦٪ عام ٢٠١٤م، واستمرت ٦٪ عام ٢٠١٧م.

وارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكوا بطاقة ائتمان إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من ١٪ عام ٢٠١١م إلى ٢٪ عام ٢٠١٤م، ثم إلى ٣٪ عام ٢٠١٧م.

وارتفاع نسبة البالغين الذين قاموا بإرسال أو تلقي حوالات مالية عبر المؤسسات المالية إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من ٢٪ عام ٢٠١١م إلى ٥٪ عام ٢٠١٤م، ثم إلى ١٢٪ عام ٢٠١٧م.

وارتفاع نسبة البالغين مستخدمي الانترنت في دفع الأموال إلى إجمالي البالغين في مصر، حيث ارتفعت من ١٪ عام ٢٠١٤م إلى ٣٪ عام ٢٠١٧م.

وتشير بيانات الجدول التالي الجدول رقم (٤) إلى أنه على الرغم من التقدم الذي حققته مصر في مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية إلا أنها لا تزال منخفضة بالمقارنة بالعديد من دول العالم.

جدول رقم (٤) مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية في مصر ومجموعة من مناطق العالم في عام ٢٠١٨م.

المؤشر / الدول والمناطق	البالغين (+١٥) الذين يمتلكوا حساب في مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	البالغين (+١٥) الذين قاموا بالادخار في مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	البالغين (+١٥) الذين يمتلكوا بطاقة خصم كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	البالغين (+١٥) الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسة مالية كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	البالغين (+١٥) الذين يمتلكوا بطاقة ائتمان كنسبة من إجمالي البالغين(٪)	البالغين (+١٥) الذين استخدموا الإنترنت في دفع الأموال كنسبة من إجمالي البالغين(٪)
مصر	٣٣	٦	٢٥	٦	٣	٣
العالم	٦٩	٢٧	٤٨	١١	١٨	٢٩
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٤٨	١٢	٣٦	٩	٧	١٦
الدول النامية	٦٣	٢١	٤٠	٩	١٠	٢١
الدول منخفضة الدخل	٣٥	١١	٩	٧	٢	٥
الدول العربية	٣٧	٩	٢٧	٥	٥	٩
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٣	١٥	١٨	٧	٣	٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات

The World Bank, The Global Findex database 2017, Available at: https://globalfindex.worldbank.org/

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) تدني مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية الرسمية في مصر مقارنة بمجموعة من مناطق العالم، حيث تمثل نسبة مالكي الحسابات إلى مجموع البالغين في مصر نحو ٣٣٪، بينما يصل المتوسط العالمي لهذه النسبة إلى ٦٩٪، ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى ٤٨٪، وفي الدول النامية ٦٣٪، وفي الدول العربية ٣٧٪، وفي دول افريقيا جنوب الصحراء ٤٣٪، وفي الدول منخفضة الدخل ٣٥٪.

كما يلاحظ انخفاض نسبة البالغين الذين قاموا بالأدخار في مؤسسات مالية رسمية إلى مجموع البالغين في مصر وبلغت ٦٪، بينما يصل متوسط العالمي لهذه النسبة إلى ٢٧٪، ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى ١٢٪، وفي الدول النامية ٢١٪، وفي الدول العربية ٩٪، وفي دول افريقيا جنوب الصحراء ١٥٪، و في الدول منخفضة الدخل ١١٪.

ويشير الجدول أيضـًا إلى انخفاض ملكية بطاقات الخصم في مصر حيث تمثل نسبة مالكي بطاقات الخصم إلى مجموع البالغين في مصر نحو ٢٥٪، بينما يصل متوسط العالمي لهذه النسبة إلى ٤٨٪، ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى ٣٦٪، وفي الدول النامية ٤٠٪، وفي الدول العربية ٢٧٪، وفي دول افريقيا جنوب الصحراء ١٨٪، و في الدول منخفضة الدخل ٩٪.

كما أن نسبة البالغين الذين قاموا بالأقتراض من المؤسسات المالية الرسمية إلى مجموع البالغين في مصر بلغت ٦٪، وهي بذلك تنخفض عن المتوسط العالمي لهذه النسبة والذي بلغ ١١٪، وتنخفض عن متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وفي الدول النامية، حيث تصل النسبة نحو ٩٪، ولكنها تقترب من متوسط

النسبة في دول افريقيا جنوب الصحراء وفي الدول منخفضة الدخل حيث بلغت النسبة ٧٪، كما تزيد عن متوسط النسبة في الدول العربية حيث يقدر بنحو ٥٪.

ويشير الجدول أيضـًا إلى انخفاض ملكية بطاقات الائتمان في مصر حيث تمثل نسبة مالكي بطاقات الائتمان إلى مجموع البالغين في مصر نحو ٣٪، وهي نفس النسبة في دول افريقيا جنوب الصحراء، بينما يصل متوسط العالمي لهذه النسبة إلى ١٨٪، ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى ٧٪، وفي الدول النامية ١٠٪، وفي الدول العربية ٥٪، بينما تنخفض النسبة في الدول منخفضة الدخل إلى ٢٪.

كما أن نسبة البالغين الذين قاموا باستخدام الانترنت في الشراء أو دفع الفواتير إلى مجموع البالغين في مصر بلغت ٣٪، وهي بذلك تنخفض عن المتوسط العالمي لهذه النسبة والذي بلغ ٢٩٪، ويصل متوسط هذه النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى ١٦٪، وفي الدول النامية ٢١٪، وفي الدول العربية ٩٪، وفي دول افريقيا جنوب الصحراء ٨٪، و في الدول منخفضة الدخل ٥٪.

المطلب الثالث
عوائق الشمول المالي في مصر وسبل التغلب عليها

توجد مجموعة من العوائق التي تواجه تعزيز الشمول المالي في مصر، والتي يجب التغلب عليها لضمان وصول أكبر عدد من المواطنين المصريين للخدمات المالية واستخدامها، ويوضح الجدول التالي الجدول رقم (٥) أهم العوائق التي تواجه تعزيز الشمول المالي في مصر.

جدول رقم (٥)

عوائق الشمول المالي ومدى مساهمتها في الإستبعاد المالي في مصر في عام ٢٠١٧م

العائق	البالغين الذين كان هذا العائق أحد أسباب استبعادهم ماليا (كنسبة من اجمالي البالغين في مصر٪)	البالغين الذين كان هذا العائق أحد أسباب استبعادهم ماليا (كنسبة من اجمالي البالغين المستبعدين ماليا في مصر٪)
بعد المسافة عن البنوك	٥	٧
ارتفاع أسعار الخدمات المالية	١٣	١٨
نقص الوثائق المطلوبة	٩	١٣
نقص الثقة	٤	٥
دينية	٣	٥
وجود فرد في العائلة له حساب	٧	٩
نقص التمويل	٥٩	٨٣
عدم الحاجة	٣	٤

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

The World Bank, The Global Findex database 2017, Available at: https://globalfindex.worldbank.org/

يتبين من الجدول السابق رقم (٥) أن أهم عوائق تعزيز الشمول المالي في مصر هي:

١ – بعد المسافة عن البنوك

تعمل معظم البنوك التجارية في المدن والمناطق التجارية ولذلك يعاني العديد من سكان الريف والمناطق النائية أو المهمشة من صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بسبب ارتفاع تكاليف ووقت السفر إلى أماكن تواجد فروع البنوك التجارية.

وتشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى أن بعد المسافة عن البنوك في مصر يعد أحد أسباب الاستبعاد المالي لنسبة ٥٪ من البالغين ونسبة ٧٪ من المستبعدين ماليـًا في مصر.

ويرى الباحث أن تعزيز الشمول المالي في مصر يتطلب تسهيل وصول الخدمات المالية للريف والمناطق المستبعدة، من خلال زيادة عدد فروع البنوك وتغطيتها للعديد من المناطق، ومن خلال تنظيم البنوك لقوافل مصرفية متنقلة تصل للمواطنين في المناطق المستبعدة، ومن خلال التركيز على الخدمات المالية الرقمية التي تستطيع تجاوز القيود الجغرافية.

٢- عدم توافر المال وارتفاع أسعار الخدمات المالية

يعد عدم توافر المال هو السبب الأساسي لعدم ملكية الحسابات على مستوي العالم، و يعد سببـًا رئيسيـًا في الاستبعاد المالي لنحو ٦٣٪ من المستبعدين ماليـًا في الدول النامية، ونحو ٧٧٪ من المستبعدين ماليـًا في الدول منخفظة الدخل.(١)

ويصعب على الفقراء الوصول إلى الخدمات المالية في حالة ارتفاع تكاليفها، مثل ارتفاع تكاليف فتح الحساب، أو ارتفاع أسعار الفائدة على الإئتمان، كما أن العديد من المؤسسات المالية لديها شروط مالية تتعلق باستخدام الحسابات المصرفية، مثل الحد الأدنى لمتطلبات الرصيد.

ويتبين من بيانات الجدول رقم (٥) أن عدم توافر المال يعد أحد أسباب الاستبعاد المالي لنسبة ٥٩٪ من البالغين ونسبة ٨٣٪ من المسبعدين ماليًا في مصر، كما ساهم

(1) The World Bank, The Global Findex database 2017, Retrieved March 24, 2019, Available at: https://globalfindex.worldbank.org/

ارتفاع أسعار الخدمات المالية في مصر في الاستبعاد المالي لنسبة ١٣٪ من البالغين ونسبة ١٨٪ من المسبعدين ماليـًا في مصر.

ويرى الباحث أنه يجب على الجهاز المصرفي المصري العمل على إتاحة الخدمات المالية للفقراء، عن طريق تقديم خدمات مالية موجهة للفقراء بأسعار مناسبة وشروط ميسرة، وتبني أساليب ملائمة لتشجيعهم على استخدام الخدمات المالية، مثل حسابات الادخار الإلزامية، وبرامج القروض الجماعية، وتصميم خدمات مالية مبتكرة.

٣- نقص الوثائق المطلوبة

تشترط المؤسسات المالية الرسمية مجموعة من الشروط في عملائها مثل اشتراط سن معين لأهلية التعامل مع البنوك، أو وثائق خاصة بالضمانات للاقتراض، أو وثائق اثبات مصدر الدخل.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٥) أن نقص الوثائق المطلوبة للحصول على الخدمات المالية الرسمية في مصر ساهم في الاستبعاد المالي لنسبة ٩٪ من البالغين ونسبة ١٣٪ من المسبعدين ماليـًا في مصر.

ويرى الباحث أنه يجب على البنوك التوازن بين التحقق من توافر الضمانات والوثائق وبين تسهيل تقديم الخدمات المالية، ويجب تيسير اجراءات الحصول على الخدمات المالية دون إخلال بالمتطلبات القانونية وما تقتضيه المعايير المصرفية.

٤- نقص الثقة في المؤسسات المالية

يؤدي نقص الثقة في المؤسسات المالية إلى عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات المالية، فقد يخشى البعض أن يتم اطلاع الغير على حسابتهم المصرفية، أو أن يؤدي وجود حساب مصرفي إلى الحرمان من الدعم الحكومي، أو التعرض للاحتيال في

المدفوعات الرقمية.

وتشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى أن نقص الثقة في البنوك ساهم في الاستبعاد المالي لنسبة ٤٪ من البالغين ونسبة ٥٪ من المسبعدين مالياً في مصر.

ويرى الباحث أن التغلب على هذا العائق يقتضي العمل على محو الأمية المالية، وتنظيم حملات اعلامية لتعزيز الثقة في المؤسسات المالية وتبديد مخاوف البعض من التعاملات المصرفية.

٥- الأسباب الدينية

يعزف بعض المسلمين عن استخدام الخدمات المالية المصرفية لاعتقادهم في تعارض هذه الخدمات مع قواعد الشريعة الاسلامية.

وتشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى مساهمة الثقافة الدينية في الاستبعاد المالي لنسبة ٣٪ من البالغين ونسبة ٥٪ من المسبعدين مالياً في مصر.

ويرى الباحث أنه يجب على المؤسسات المالية تصميم خدمات مالية تخاطب الثقافات الدينية المختلفة ومراعاة توافر منتجات خاصة بالمعاملات الاسلامية.

٦- وجود فرد في العائلة له حساب

يحدث في بعض الأحيان أن تعتمد الأسرة على حساب مالي لأحد أفرادها بدلاً من وجود حسابات مستقلة، ويؤدي ذلك لانخفاض الحسابات المالية خاصة للنساء، فبينما تصل نسبة مالكي الحسابات المالية الرسمية للذكور في مصر ٣٩٪ من البالغين، تنخفض هذه النسبة للإناث لتصل إلى ٢٧٪. [1]

وتشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى أن الاعتماد على وجود حساب مالي لفرد أخر في

(1) The World Bank, The Global Findex database 2017,op.cit.,Available at: https://globalfindex.worldbank.org/

العائلة ساهم في الاستبعاد المالي لنسبة ٧٪ من البالغين ونسبة ٩٪ من المسبعدين ماليـاً في مصر.

ويرى الباحث أنه يجب التعاون بين الحكومة والجهاز المصرفي ووسائل الاعلام في تشجيع استقلال الحسابات المصرفية للبالغين من أفراد العائلة، وقيام البنوك بتصميم منتجات مالية صغيرة تناسب المرأة والشباب، وإلزام المؤسسات العامة والخاصة بدفع مرتبات وأجور العاملين من خلال الحسابات المالية، وسوف يؤدي ذلك إلى وجود حساب مالي مستقل لكل فرد عامل.

٧- الاعتقاد بعدم الحاجة إلى الخدمات المالية الرسمية

قد لا يحتاج البعض لاستخدام الخدمات المالية نتيجة تفضيلهم للدفع النقدي، أو لعدم الحاجة للائتمان، أو عدم وجود أعمال تجارية، أو تفضيل قنوات الادخار غير الرسمية.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٥) أن الاعتقاد بعدم الحاجة لاستخدام الخدمات المالية الرسمية يعد أحد أسباب الاستبعاد المالي لنسبة ٣٪ من البالغين ونسبة ٤٪ من المسبعدين ماليـاً في مصر.

ويرى الباحث أنه يجب على الجهاز المصرفي الترويج لأهمية الخدمات المالية الرسمية، وتصميم خدمات مالية مشجعة للفئات الاجتماعية المختلفة، كما أن قيام القطاعين العام والخاص بدفع المرتبات والأجور من خلال الحسابات المالية سيزيد من أهمية امتلاك العاملين لحسابات مالية.

الخاتمة

تناول هذا البحث الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر، من خلال عرض مفهوم الشمول المالي وأهم الخدمات المالية الرسمية وأبعاد الشمول المالي، وتوضيح دور الشمول المالي في تعزيز الإستقرار المالي، ثم إستعان البحث بالأمثلة العملية والأدلة التطبيقية لبيان الأهمية الاقتصادية للشمول المالي، والتدليل على دوره في تعزيز النمو الاقتصادي و القضاء على الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والتمكين الاقتصادي للمرأة ودعم الوصول إلى خدمات المياه والطاقة، ثم عرض البحث الوضع الحالي للشمول المالي في مصر، من خلال عرض أبرز الجهود المصرية لتعزيز الشمول المالي، وعرض مؤشرات الشمول المالي في مصر وتقييمها، ثم وضح البحث العوائق التي تواجه تعزيز الشمول المالي في مصر وكيفية التغلب عليها.

ولقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. يشكل الاستبعاد المالي ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة تتضمن عوامل متنوعة مثل الجغرافيا، والثقافة، والدين، والتاريخ، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهيكل الاقتصاد، والسياسة الاقتصادية.

٢. يستبعد بعض الأفراد أنفسهم ماليـًا ويعزفون طواعية عن استخدام الخدمات المالية الرسمية، لأسباب اجتماعية أو ثقافية أو دينية.

٣. يساعد الشمول المالي علي تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين عملية الوساطة بين المدخرات والاستثمارات، وتعزيز فاعلية السياسة النقدية، ونشر الحلول المبتكرة وتوفير قاعدة تمويل للبنوك تتسم بالمرنة والتنوع والاستدامة.

٤. يساهم الشمول المالي في دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويعزز الثقة في المؤسسات الاقتصادية والمالية.

٥. يعزز الشمول المالي النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، وادماج المشروعات الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي، وتدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل جديدة.

٦. يساهم الشمول المالي في القضاء على الفقر، ويوفر سبل لانفاق الأسر على احتياجتهم الاجتماعية والغذائية، ومواجهة الطوارئ، ويساهم في خلق فرص للتحسن الاقتصادي والاجتماعي،

٧. يساعد الشمول المالي على تعزيز الأمن الغذائي من خلال دعم الاستثمار في القطاع الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية، وتشجيع استخدام التكنولوجيا المتطورة في الانتاج الزراعي.

٨. يدعم الشمول المالي التمكين الاقتصادي للمرأة، وتحسين أوضاعها الاجتماعية، ويعزز استقلاليتها، ويوفر قنوات لتمويل المشروعات الاقتصادية التي تقودها النساء.

٩. يساهم الشمول المالي في حصول الأسر الفقيرة وسكان المناطق النائية على المياه النظيفة والصرف الصحي والطاقة.

١٠. نفذت مصر مجموعة من الإجراءات والمبادرات التي تستهدف تحسين مؤشرات الشمول المالي في مصر، ولكن لا تزال مؤشرات الشمول المالي في مصر متدنية، ويجب بذل المزيد من الجهود لتحسينها.

١١. تعد أهم عوائق تعزيز الشمول المالي في مصر هى بعد المسافة عن البنوك، وعدم توافر المال، وارتفاع أسعار الخدمات المالية، ونقص الوثائق المطلوبة، ونقص

الثقة في المؤسسات المالية، والمعتقدات الدينية لدى البعض، والاعتماد على استخدام حساب فرد أخر في العائلة، واعتقاد البعض بعدم الحاجة للخدمات المالية.

ومن خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلى:

١. يتعين على البرلمان إصدار مجموعة من التشريعات الداعمة لتعزيز الشمول المالي، ومنها إلزام جميع المؤسسات العامة والخاصة بدفع مرتبات وأجور العاملين بها من خلال حسابات مالية رسمية.

٢. يجب على البنك المركزي إلزام البنوك العاملة في مصر بتوفير أعداد مناسبة من فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي، مع مراعاة التوزيع الجغرافي الملائم .

٣. يجب على الحكومة المصرية والجهاز المصرفي والمؤسسات الإعلامية العمل على محو الأمية المالية لدى المواطنين المصريين، وتنظيم فاعليات تستهدف تعزيز الثقة في المؤسسات المالية، وتوضيح أهمية الاستفادة من الخدمات المالية.

٤. يجب على الجهاز المصرفي المصري تصميم خدمات مالية متنوعة وملائمة للفئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، والاعتماد على أساليب مبتكرة لإتاحة وصول أكبر عدد من الأفراد للخدمات المالية الرسمية واستخدامها.

٥. يجب على الجهاز المصرفي المصري العمل على إتاحة الخدمات المالية للفقراء، عن طريق تقديم خدمات مالية موجهة للفقراء بأسعار مناسبة وشروط ميسرة، وتبني أساليب ملائمة لتشجيعهم على استخدام الخدمات المالية مثل حسابات الادخار الإلزامية، وبرامج القروض الجماعية، وتصميم خدمات مالية مبتكرة.

قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية:

الدوريات العلمية:

- صورية شنبي ، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية : تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، العدد ٦، ٢٠١٨م.

التشريعات والنشرات والخطابات الرسمية:

١. البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن استمرار مبادرة التمويل العقاري لمحدودي الدخل فقط، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٢٨ يناير ٢٠١٩م.

٢. البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن اليوم العربي للشمول المالي، البنك المركزي المصري، خطابات دورية ، ١٢ ابريل ٢٠١٨م.

٣. البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن إنشاء المجلس القومي للمدفوعات وما نتج عنة بشأن خفض المصاريف الخاصة بخدمات الدفع بالهاتف المحمول ، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٧ يونيو ٢٠١٧م.

٤. البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، البنك المركزي المصري، خطابات دورية ، ١١ يناير ٢٠١٦م.

٥. البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تعديل بعض بنود مبادرات الشركات

والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٥ مارس ٢٠١٧م

٦. البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تعديل مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٢٢ يونيو ٢٠١٧م.

٧. البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تعليمات فتح فروع صغيرة للبنوك ومتوسطي الدخل، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٨ ديسمبر ٢٠١٤م.

٨. البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تمويل المنشآت الصغيرة العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والثروة السمكية والداجنة والحيوانية ، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ١٢ يوليو ٢٠١٧م.

٩. البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن زيادة المبلغ المخصص لمبادرة التمويل العقاري ومعاملة مصابي وأسر شهداء الجيش والشرطة، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٨ أكتوبر ٢٠١٧م.

١٠. البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن مبادرة التمويل العقاري لصالح محدودي ومتوسطي الدخل، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ١٩ فبراير ٢٠١٤م.

١١. البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن مبادرة الشركات المتوسطة العاملة في قطاعي الصناعة والزراعة، البنك المركزي المصري، خطابات دورية، ٢٢ فبراير ٢٠١٦م.

١٢. جمهورية مصر العربية، قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م، بإصدار قانون تنظيم

استخدام وسائل الدفع غير النقدي، الجريدة الرسمية، العدد ١٥ مكرر (ب)، ١٦ أبريل ٢٠١٩م.

١٣. جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، قرار رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨م بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، الوقائع المصرية، العدد ١٤٨، ٢ يوليو ٢٠١٨م.

التقارير:

١. اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر، مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر، فبراير ٢٠١٦م.

٢. اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر، تيسير التعامل بالحسابات المصرفية: خطوة نحو الشمول المالي، اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر، سبتمبر ٢٠١٧م.

٣. البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٨م، البنك المركزي المصري.

٤. مركز هردول دعم التعبير الرقمي، الشمول المالي في مصر..هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟، مركز هردول دعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٨م.

المواقع الإلكترونية:

١. جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني، متاح على الموقع الإلكتروني:

http://gfmis.mof.gov.eg/Epayment/EServicesEpayment

٢.نانسي البنا، الشمول المالي .. نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك لمصر، ١٧ ابريل ٢٠١٨م، متاح على الموقع الإلكتروني:

https://sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

Books:

1.J. Ikeda, K. Liffiton, Fintech for the Water Sector, Advancing Financial Inclusion for More Equitable Access to Water, World Bank, Washington, 2019.

Journals:

1.A. Damodaran, Financial Inclusion: Issues and Challenges, AKGEC INTERNATIONAL JOURNAL OF TECHNOLOGY, Volume 4, No. 2, December 2013, pp 54- 59

2.A. Gupta, V.Chotia, N. V. M. Rao, FINANCIAL INCLUSION AND HUMAN DEVELOPMENT: A STATE-WISE ANALYSIS FROM INDIA, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Volume II, Issue 5, 2014, PP. 1-23

3.A. Raichoudhury, Financial Inclusion & Human Development: A Cross Country Analysis, Asian Journal of Business Research, Volume 6, Issue 1, 2016, pp. 34-48

4.B. Augsburg, R. D. Haas, H. Harmgart, C. Meghir, The Impacts of Microcredit: Evidence from Bosnia and Herzegovina, American Economic Journal: Applied Economics, Volume 7, NO. 1, 2015, PP 183–203

5.B. M. Abu, I. Haruna, Financial inclusion and agricultural commercialization in Ghana: an empirical investigation, Agricultural Finance Review, Volume 77 No. 4, 2017, pp. 524-544

6.C. P. Lakuma, R. Marty, F. Muhumuza, Financial inclusion and micro, small, and medium enterprises (MSMEs) growth in Uganda, Journal of Innovation and Entrepreneurship, Volume 8, NO. 15 , 2019, pp 1-20

7.D. Sethi, S. K. Sethy, Financial inclusion matters for economic growth in India Some evidence from cointegration analysis, International Journal of Social Economics, Volume 46, No. 1, 2019, pp 132- 151

8.H. T. Williams, A. J. Adegoke, A. Dare, ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN ECONOMIC GROWTH AND POVERTY REDUCTION IN A DEVELOPING ECONOMY, Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Volume 7, Issue 5, May 2017, pp. 265-271

9.J. F. Outreville, THE RELATIONSHIP BETWEEN INSURANCE AND ECONOMIC DEVELOPMENT: 85 EMPIRICAL PAPERS FOR A REVIEW OF THE LITERATURE, Risk Management and Insurance Review, Volume 16, No. 1, 2013, PP 71-122

10.L. KASEKENDE, What Role Does Financial Inclusion Play in the Policy Agenda for Inclusive Growth in Sub-Saharan Africa?, Development, Volume 57, 2014, NO. (3–4), pp 481–487

11.M. BRUHN, I. LOVE, The Real Impact of Improved Access to Finance: Evidence from Mexico, THE JOURNAL OF FINANCE, Volume LXIX, NO. 3, JUNE 2014, pp 1347- 1376

12.M. O. Mbutor, I. A. Uba, The impact of financial inclusion on monetary policy in Nigeria, Journal of Economics and International Finance, Volume 5, Issue 8,

November, 2013, pp. 318-326
13. N. ASHRAF, Female Empowerment: Impact of a Commitment Savings Product in the Philippines, World Development Volume 38, No. 3, 2010, pp. 333–344
14. O. Attanasio, B. Augsburg, R. D. Haas,, E. Fitzsimons, H. Harmgart, The Impacts of Microfinance: Evidence from Joint-Liability Lending in Mongolia, American Economic Journal: Applied Economics, Volume 7, NO. 1, 2015, pp 90–122
15. P. K. Ozili, Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review, Volume 18, Issue 4, 2018, pp. 329-340
16. R. Arora, Financial Inclusion and Human Capital in Developing Asia: the Australian Connection, Third World Quarterly, Volume 33, Issue 1, 2012, pp. 177-197.
17. R. DIXIT, M. GHOSH, FINANCIAL INCLUSION FOR INCLUSIVE GROWTH OF INDIA - A STUDY OF INDIAN STATES, International Journal of Business Management & Research (IJBMR), Volume 3, Issue 1, Mar 2013, 147-156
18. S, K. SETHY, Developing a financial inclusion index and inclusive growth in India, Theoretical and Applied Economics, Volume XXIII, No. 2(607), 2016, pp. 187-206
19. S. Chinnathambi, T. Ramachandran, Financial Inclusion - A Study on Small and Marginal Farmer In Theni District, International Journal of Applied Engineering Research, Volume 10, Number 9, 2015, pp. 23087-23101
20. S. Hendriks, Banking on the Future of Women, Digital financial services are cutting out the middleman to equalize opportunity, FINANCE & DEVELOPMENT, Volume 56, NO. 1, March 2019, pp 24-25
21. S. Neaime, I. Gaysset, Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality, Finance Research Letters, Volume 24, 2018, pp. 230-237
22. S. Prina, Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment, Journal of Development Economics, volume 115, 2015, pp 16–31
23. T. Arun, R. Kamath, Financial inclusion: Policies and practices, IIMB Management Review, Volume. 27 2015, pp 267–287
24. T. Beck, A. D.Kunt, R. Levine, Finance, inequality and the poor, J Econ Growth, volume 12, 2007, pp 27–49
25. V. KELKAR, Financial Inclusion for Inclusive Growth, ASCI Journal of Management Volume 39, NO.1, 2009, pp 55–68
26. V. SWAMY, Financial Inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households, World Development volume 56, 2014, pp. 1–15

Working papers:

1. A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, The Global Findex Database 2014, Measuring Financial Inclusion around the World, The World Bank, Policy Research Working Paper, NO. 7255, April 2015.
2. A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, Financial Inclusion and Inclusive Growth, A Review of Recent Empirical Evidence, The World Bank, Policy Research Working Paper, NO. 8040, April 2017
3. A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, S. Ansar, J. Hess, The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, The World Bank, 2018.
4. A.T. Odeleye, M. O. Olusoji, FINANCIAL INCLUSION AND INCLUSIVE GROWTH IN NIGERIA, Conference: ATTAINING INCLUSIVE GROWTH IN NIGERIA: CHALLENGES

AND PROSPECTS, At Abuja, Nigeria, March 2016

5.C. Delavallade, F. Dizon, R. V. Hill, J. P. Petraud, Managing Risk with Insurance and Savings Experimental Evidence for Male and Female Farm Managers in the Sahel, The World Bank, Policy Research Working Paper, NO. 7176, April 2017

6. C. Trivelli, and others, Financial Inclusion for Women: A Way Forward, GENDER ECONOMIC EQUITY, 2018, Available at: https://www.g20-insights.org/wp-content/uploads/2019/10/Financial-Inclusion-for-Women-Final.pdf.

7.E. Gibson, F. L. Pasini, R. P. Buckley, REGULATING DIGITAL FINANCIAL SERVICES AGENTS IN DEVELOPING COUNTRIES TO PROMOTE FINANCIAL INCLUSION, Journal of Legal Studies, Singapore, July 2015, pp. 26-45

8.E. J. Fernandes, Amulya.M, ROLE OF FINANCIAL INCLUSION FOR INCLUSIVE GROWTH IN INDIA, Available at: https://www.elkjournals.com/MasterAdmin/UploadFolder/7.%20ROLE%20OF%20FINANCIAL%20INCLUSION%20FOR%20INCLUSIVE%20GROWTH%20IN%20INDIA/7.%20ROLE%20OF%20FINANCIAL%20INCLUSION%20FOR%20INCLUSIVE%20GROWTH%20IN%20INDIA.pdf

9.G. Fink, B. K. Jack, F. Masiye, SEASONAL CREDIT CONSTRAINTS AND AGRICULTURAL LABOR SUPPLY: EVIDENCE FROM ZAMBIA, , NBER WORKING PAPER SERIES, NO. 20218, Cambridge, June 2014

10.H. R. Khan, Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin?, the Indian Bankers Association and Indian Overseas Bank, Chennai, November 2011.

11.Hannig, Alfred, Jansen, Stefan, Financial inclusion and financial stability: Current policy issues, ADBI Working Paper, No. 259, Asian Development Bank Institute (ADBI), Tokyo, 2010

12.J. C. Aker, R. Boumnijel, A. McClelland, N. Tierney, How do Electronic Transfers Compare? Evidence from a Mobile Money Cash Transfer Experiment in Niger, Tufts University,September 2013

13.J. Y. Abor, M. Amidu, H. Issahaku, Mobile Telephony, Financial Inclusion and Inclusive Growth, Available at: https://www.soas.ac.uk/inclusive-finance/events/file120940.pdf.

14.L. Brune, X. Giné, J. Goldberg, D. Yang, FACILITATING SAVINGS FOR AGRICULTURE: FIELD EXPERIMENTAL EVIDENCE FROM MALAWI, NBER WORKING PAPER SERIES, NO. 20946, Cambridge, February 2015

15.M. M. Aleer, Financial Inclusion and Macroeconomic Stability in Emerging and Frontier Markets, 2018, Available at: https://eprints.ucm.es/54660/1/1901.pdf

16.N. Blancher, Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia, International Monetary Fund, 2019

17.R. Cull, T, Ehrbeck, N. Holle, “Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence.” Focus Note, NO. 92, CGAP, Washing April, 2014.

18.R. Han, M. Melecky, Financial Inclusion for Financial Stability Access to Bank Deposits and the Growth of Deposits in the Global Financial Crisis, Background Paper to the

2014 World Development Report, The World Bank, Policy Research Working Paper, NO. 6577, 2013

19.R. Sahay, M. Cihak, Y. N. Mooi,et al., Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?, IMF STAFF DISCUSSION NOTE, International Monetary Fund, September 2015

20.S. A. Janzen, M. R. Carter, The Impact of Microinsurance on Consumption Smoothing and Asset Protection: Evidence from a Drought in Kenya, paper prepared for presentation at the Agricultural & Applied Economics Association's 2013 AAEA & CAES Joint Annual Meeting, Washington, August 4-6, 2013.

21.S. C. F. Blando, Linking Financial Inclusion and Development, 2013, Available at: https://eprints.ucm.es/26090/1/TFG13Ferez.pdf.

22.S. Cole, Overcoming Barriers to Microinsurance Adoption: Evidence from the Field, The Geneva Papers, International Association for the Study of Insurance Economics, 2015, pp, 1–21

23.V. Post, V. Athreye, An overview of the financial instruments for sanitation used in FINISH programmes in India and Kenya, FINANCING SANITATION PAPER SERIES #1, October 2015

Reports:

1.[1]-Alliance for Financial Inclusion (AFI), POLICY FRAMEWORKS TO SUPPORT, WOMEN'S FINANCIAL INCLUSION, AFI SPECIAL REPORT, Alliance for Financial Inclusion (AFI), March, 2016, Available at: https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2016-08/2016-02-womenfi.1_0.pdf,p.7.

2.Global Partnership For Financial Inclusion (GPFI), Financial Inclusion- A Pathway To Financial Stability? Understanding The Linkages, GPFI 1st Annual Conference On Standard Setting Bodies And Financial Inclusion: Promoting Financial Inclusion Through Proportionate Standards And Guidance Basel, October 29, 2012

3.Rome,Inclusive Finance For Food Security And Rural Development: Challenges And Opportunities, The Shared perspective of the UN Rome Based agencies (FAO, IFAD, WFP) And the UNSGSA, Rome, 21 March 2013

4.The World Bank, The Global Findex database 2017, Available at: https://globalfindex.worldbank.org/

Electronic sites:

1. C. Grown, A. Hammond, Women's Financial Inclusion: A Down Payment on Achieving the SDGs, CGAP, 2016, Available at: https://www.cgap.org/blog/womens-financial-inclusion-down-payment-achieving-sdgs.
2. D. Waldron, 4 Ways Digital Finance Can Help Bring Clean Water to All, CGAP, 2015, Available at: https://www.cgap.org/blog/4-ways-digital-finance-can-help-bring-clean-water-all.
3. D. Waldron, PAYGo Solar Opens Pathways to Microfinance in Rural Senegal, CGAP, 2019, Available at: https://www.cgap.org/blog/paygo-solar-opens-pathways-microfinance-rural-senegal
4. R. Goyal, A. Jacobson, R. Gravesteijn, SPOTLIGHT: DOES PAYGO UNLOCK ENERGY

ACCESS AND FINANCIAL INCLUSION?, PAYGO does not pay for itself, but its role in expanding system affordability and energy access is crucial, 17. Sep 2018, Available at:
https://www.inclusivebusiness.net/ib-voices/spotlight-does-paygo-unlock-energy-access-and-financial-inclusion

5. S. Bhowmick, Financial inclusion to promote energy efficiency in India?, MAR 06 2019, Available at:
https://www.orfonline.org/expert-speak/financial-inclusion-promote-energy-efficiency-india-48694/

6.The United Nations, Sustainable Development Goals, Goal 1: End poverty in all its forms everywhere, Available at:
https://www.un.org/sustainabledevelopment/poverty/

7.The world bank, Financial Inclusion, Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity, The world bank, Available at:
https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ٢٣٦

المقدمة ٢٣٩

المبحث الأول : ماهية الشمول المالي ٢٤٣

المطلب الأول : مفهوم الشمول المالي ٢٤٣

المطلب الثاني : أنواع الخدمات المالية الرسمية ٢٤٦

المطلب الثالث : أبعاد الشمول المالي ٢٥٠

المطلب الرابع : العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي..... ٢٥١

المبحث الثاني : الأهمية الاقتصادية للشمول المالي في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية ٢٥٦

المطلب الأول : دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي ٢٥٦

المطلب الثاني : دور الشمول المالي في القضاء على الفقر ٢٦٠

المطلب الثالث : دور الشمول المالي في تعزيز الأمن الغذائي ٢٦٤

المطلب الرابع : دور الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة ٢٦٧

المطلب الخامس : دور الشمول المالي في دعم الوصول إلى خدمات المياه والطاقة ٢٧٠

المبحث الثالث : الوضع الحالي للشمول المالي في مصر ٢٧٤

المطلب الأول : جهود مصر في تعزيز الشمول المالي ٢٧٤

المطلب الثاني : تقييم مؤشرات الشمول المالي في مصر ٢٨٦

المطلب الثالث : عوائق الشمول المالي في مصر وسبل التغلب عليها ٢٩٣

الخاتمة ٢٩٩

قائمة المراجع ٣٠٢

فهرس الموضوعات ٣١٠